



فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح
العضوية المعني بتوفير السكن اللائق للجميع
الدورة الأولى
نيروبي، 9-11 كانون الأول/ديسمبر 2024

تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بتوفير السكن اللائق لجميع عن أعمال دورته الأولى

مقدمة

- 1- أنشئ فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بتوفير السكن اللائق للجميع عملاً بالقرار 7/2 بشأن السكن اللائق للجميع، الذي اعتمده جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورتها الثانية التي عقدت في نيروبي في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023. وقررت جمعية موئل الأمم المتحدة في ذلك القرار إنشاء فريق خبراء عامل حكومي دولي مفتوح العضوية للنظر في وضع سياسات للتجديد بالتقدم نحو تحقيق السكن الآمن والمستدام واللائق والميسور التكلفة وفي محتوى هذه السياسات وكذلك تقديم توصيات إلى الجمعية بشأن وضع هذه السياسات ومحتواها، وطلبت إلى فريق الخبراء العامل القيام بما يلي، رهنا بتوفر الموارد: (أ) تقييم حالة الجهود المبذولة تدريجياً لتحقيق السكن اللائق للجميع؛ (ب) تحديد أفضل الممارسات السياسية لتحقيق هدف السكن اللائق بشكل تدريجي، وتحديد أمثلة، حسب الاقتضاء، لهذه الممارسات الفضلى والسياقات التي وضعت فيها؛ (ج) اقتراح إطار لقياس مدى ملاءمة السكن وتقديم تقرير عن ذلك عبر سياقات وطنية ومحلية متنوعة؛ (د) النظر في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل موئل الأمم المتحدة المتعلق بالسكن اللائق؛ (هـ) تحديد وتقييم الدعم القائم المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع إسكان فعالة؛ (و) تقديم تقرير عن توصياته إلى الجمعية في دورتها الثالثة. وفي القرار نفسه، قررت جمعية موئل الأمم المتحدة أن يتم تحديد أنشطة الفريق العامل وبرنامج عمله بالتشاور مع المجلس التنفيذي. وعملاً بهذا البند، اعتمد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، في دورته الأولى لعام 2024، التي عقدت في نيروبي في الفترة من 6 إلى 8 أيار/مايو 2024، الجزء (ج) من المقرر 3/2024، الذي قرر بموجبه أن تعقد الدورة الأولى لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بتوفير السكن اللائق للجميع لمدة ثلاثة أيام، في الفترة من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2024، في نيروبي، وأقر جدول أعمال الدورة.

3- وبناءً على ذلك، عُقدت الدورة الأولى لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي في الفترة من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2024. وعُقدت الدورة بالحضور الشخصي بالكامل، مع توفير إمكانية الاستماع عبر الإنترنت.

أولاً- افتتاح الدورة

4- افتتحت الدورة الأولى لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في الساعة 9:20 من صباح يوم الاثنين، 9 كانون الأول/ديسمبر 2024، الرئيسة المؤقتة إينا إيلينا فيغا رانجيل (المكسيك)، رئيسة جمعية موئل الأمم المتحدة. وقالت إن توفير المسكن اللائق للجميع يمثل شاغلاً اجتماعياً وسياسياً متزايد الإلحاح على الصعيد العالمي، وهو أمر أساسي للنتائج الاجتماعية والاقتصادية للناس ومشاركتهم في المجتمعات المحلية وفي المجتمع ككل.

5- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من أناكالوديا مارينيهرو سينتينو روسباخ، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وخوسيه بلانكو، الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة والرئيس السابق للجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وسعيد عثمان، وزير الإسكان، وزارة الأراضي والأشغال العامة والإسكان والتنمية الحضرية، كينيا.

6- وفي معرض ترحيب المديرة التنفيذية بالمشاركين، أشارت إلى أن نتائج فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي ستكون ذات أهمية استراتيجية لتنفيذ القرار 7/2 بشأن توفير السكن اللائق للجميع والقرار 2/2 بشأن التعجيل بتحويل المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة بحلول عام 2030. وكان هذان القراران مترابطين بشكل وثيق، حيث أن معالجة أزمة الإسكان العالمية تتطلب اتخاذ إجراءات بشأن القدرة على تحمل تكاليف السكن والتشرد والقطاع غير الرسمي، من بين مسائل أخرى. وأشارت المديرة التنفيذية كذلك إلى أن منع العشوائية يتطلب توفير السكن اللائق لجميع فئات الدخل والفئات الاجتماعية. كذلك سيوفر عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي مدخلات قيّمة للخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029، والتي ستركز على تعزيز الحصول على السكن والأراضي والخدمات الأساسية وتحويل المستوطنات العشوائية.

7- وقد أبرز السيد بلانكو في بيانه أهمية الدورة الحالية وحسن توقيتها؛ ورغم أن السكن اللائق حق أساسي، إلا أنه لم يحظ بالاهتمام العاجل الذي يستحقه على جدول الأعمال الدولي. وقد أتاح انعقاد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي فرصة ثمينة لتناول الأبعاد العديدة للموضوع بطريقة متماسكة ومستدامة، بما في ذلك دور الإسكان في مرحلة ما بعد الكوارث وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وعلاقته بالحقوق في التعليم والصحة. واستخلص الدروس المستفادة من تجربة بلده، الجمهورية الدومينيكية، حيث كانت كمية ونوعية المساكن غير كافية لتلبية احتياجات السكان، مما أثر سلباً على نوعية حياة الناس وإمكانية حصولهم على الفرص. ومع ذلك، اعترفت الحكومة بالسكن الكريم كحق أساسي من حقوق الإنسان، ووضعت استراتيجية وطنية للإسكان تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة، بهدف توفير مستوطنات بشرية آمنة ومأمونة ومستدامة تعالج مسائل مثل القدرة على تحمل التكاليف؛ والنفوذ الشامل؛ وحقوق الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال وذوي الإعاقة؛ والسلامة والأمن؛ وقيمة المساحات الخضراء؛ وتوفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه. وكانت تعبئة الموارد الكافية ضرورية لتمكين البلدان النامية من الاضطلاع بهذه المبادرات، مما يتطلب عملاً منسقاً من جانب مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. وفي الختام، شدد على أهمية دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق السكن اللائق للجميع.

8- وشكر السيد عثمان برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تنظيمه للدورة ورحب بالمشاركين باسم حكومة وشعب كينيا. إن كينيا فخورة باستضافة موئل الأمم المتحدة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وتشرفت باستضافة الدورة الافتتاحية لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي. لقد أخذت قضية الإسكان تتبوأ مكانة أكثر مركزية في جداول أعمال التنمية الوطنية في العديد من البلدان، حيث لم يعد الإسكان مسألة اجتماعية فحسب، بل

أصبح يُعترف به على نحو متزايد كمسألة واسعة النطاق ذات آثار اقتصادية وسياسية وبيئية. وبوصف كينيا الراعي الرئيسي لقرار جمعية موئل الأمم المتحدة 7/2، فقد رحبت بالدورة الحالية باعتبارها خطوة هامة نحو تنفيذه. وقد استجابت كينيا على وجه السرعة للوتيرة المتسارعة للتوسع الحضري وتغير المناخ من خلال وضع برنامج طموح للإسكان الميسور التكلفة بهدف بناء 200 000 وحدة سكنية كل عام على مدى السنوات الخمسة عشر التالية. وستشمل النتائج المفيدة للبرنامج توليد فرص عمل في جميع مراحل سلسلة القيمة السكنية؛ وتشجيع التنمية الاقتصادية؛ وزيادة الطلب على المواد، مما يعود بالنفع على صناعة البناء المحلية؛ وتعزيز ملكية الأصول والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها بين السكان. إن التمويل والتشريعات والشراكات المتعددة الأطراف هي أحجار الزاوية الأساسية للبرنامج. وفيما يتعلق بالتمويل، سلط الضوء على دور مصرف مآوى أفريقيا الإنمائي في تعبئة الموارد لتطوير مبادرات الإسكان في أفريقيا. وأخيراً، اقترح إنشاء تحالف عالمي للإسكان كوسيلة لإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية لتسريع تنفيذ القرار 7/2.

9- وأدلى ممثل الجزائر ببيان باسم الدول الأفريقية أكد فيه من جديد التزامها القوي بدعم هذه المبادرة والجهود الأوسع نطاقاً التي يبذلها موئل الأمم المتحدة. إن إنشاء فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي هو خطوة حاسمة في التصدي للتحديات الحضرية التي تواجهها أفريقيا في سياق الخطة الحضرية الجديدة. وأشار بقلق إلى النتائج التي تم التوصل إليها مؤخراً بأن مليار شخص في العالم يعيشون في أحياء فقيرة ومستوطنات عشوائية، وقال إن الوضع في أفريقيا سيئ بشكل خاص، بسبب الهجرة غير المسبوقه من الريف إلى الحضر، والنسبة الكبيرة من الأسر التي تعيش في ظروف معيشية غير ملائمة وغير آمنة، والنمو الحضري الذي يتركز في المدن الثانوية التي تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية. وقد أدت هذه التحديات إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وزادت من حدة الفقر، واستنزفت الموارد، وسببت ضغوطاً بيئية. وعلى الرغم من هذه الحاجة الشديدة، حصلت أفريقيا على حصة منخفضة من مساعدات الإسكان العالمية مقارنة بمناطق أخرى. وظلت الدول الأفريقية تشعر بقلق عميق إزاء عدم المساواة في توزيع التمويل ودعت إلى تحول كبير في تخصيص الموارد نحو التدخلات التحويلية في أفريقيا، بما في ذلك معالجة مشكلة التشرد، وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، وضمان توفير السكن الميسور التكلفة والمتاح، وتحسين الخدمات الأساسية في المناطق الريفية. ولا يمكن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة إلا من خلال الاستثمار العادل. وفيما يتعلق بتقرير المديرية التنفيذية بشأن وضع إطار لقياس مدى ملاءمة الإسكان في مختلف السياقات الوطنية والمحلية وتقديم التقارير عنه، ففي حين أن إدراج المؤشرات الرئيسية بشأن توافر الخدمات والقدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول والموقع والصلاحيات للسكنى كانت موضع تقدير، إلا أن هناك حاجة إلى مؤشرات إضافية بشأن الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وهما عنصران أساسيان للسكن اللائق، وكذلك مؤشرات بناء القدرات لتخطيط السياسات الحضرية. إضافة إلى ذلك، فإن مواءمة الإطار مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 من شأنها أن تضمن أن يعالج الإطار التحديات والتطلعات الخاصة بالقارة. علاوة على ذلك، ينبغي دمج نتائج فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029 وبرامج عمله لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمعات الضعيفة بشكل فعال. وأخيراً، أكد على أهمية إدماج أولويات الإسكان من المنتدى الحضري الأفريقي والمنتدى الحضري العالمي، ولا سيما نداء القاهرة للعمل الصادر عن المنتدى الحضري العالمي في دورته الثانية عشرة، في جدول أعمال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- إقرار جدول أعمال الدورة الأولى

10- اعتمد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي جدول الأعمال التالي لدورته الأولى على أساس جدول الأعمال المؤقت (HSP/OEWG-H.2024/1) وجدول الأعمال المؤقت المشروح (HSP/OEWG-H.2024/1/Add.1):

- 1- افتتاح الدورة.
- 2- المسائل التنظيمية:
 - (أ) إقرار جدول أعمال الدورة الأولى؛
 - (ب) انتخاب أعضاء المكتب؛
 - (ج) اختصاصات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية.
- 3- حالة الجهود المبذولة لتحقيق السكن اللائق للجميع بشكل تدريجي.
- 4- وضع إطار لقياس مدى ملاءمة السكن وتقديم تقرير عن ذلك عبر سياقات وطنية ومحلية متنوعة.
- 5- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل موئل الأمم المتحدة المتعلق بالسكن اللائق، بما في ذلك معالجة التشرد وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة.
- 6- الدعم القائم المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع إسكان فعالة.
- 7- إنشاء منصة تكملية متاحة للجمهور تتضمن ملخصات لأحدث البيانات المتاحة عن توفير السكن اللائق.
- 8- مسائل أخرى.
- 9- اختتام الدورة.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

- 11- فيما يتعلق بانتخاب أعضاء المكتب، اقترح أحد الممثلين، وأيده آخرون، أن يتم النظر في هذا البند الفرعي والبند الفرعي 2 (ج) بشأن اختصاصات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في وقت لاحق من الدورة، نظراً لأن الدورة الحالية لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي هي أول دورة تعقد، وأن المسائل الإجرائية تحتاج إلى حل.
- 12- وقال ممثل الأمانة إنه في حالة عدم وجود نظام داخلي محدد لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، فإن النظام الداخلي لجمعية موئل الأمم المتحدة سيطبق مع إجراء التعديلات اللازمة. ومع ذلك، سمح النظام الداخلي لجمعية موئل الأمم المتحدة للهيئات الفرعية باعتماد نظامها الداخلي الخاص بها.
- 13- وعلى هذا الأساس، أعرب العديد من الممثلين عن تأييدهم للخيار الذي يعتمد بموجبه فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي اختصاصاته الخاصة به التي تنص على رئيسين مشاركين بدلاً من مكتب، والتناوب على أساس سنوي والاختيار مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن الإقليمي. وستقرر الترتيبات الفعلية في وقت لاحق من الدورة، بعد النظر في البند 7 من جدول الأعمال. وقال ممثل الأمانة إن الأمانة ستعد خيارات مختلفة للاختصاصات لكي ينظر فيها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي. وقال ممثل إنه ينبغي ألا تدرج في الاختصاصات سوى المسائل الخاصة بفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، بينما تُدرج في النظام الداخلي للجمعية المسائل الأخرى.
- 14- وأعرب فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي عن تقديره لرئيسة جمعية موئل الأمم المتحدة لقيامها بدور الرئيس المؤقت ريثما يتم حل هذه المسائل.
- 15- بعد ذلك، قدم ممثل الأمانة مشروع الاختصاصات، على النحو المبين في ورقة غرفة اجتماعات، لكي ينظر فيه فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي (انظر البند الفرعي 2 (ج) من جدول الأعمال).

16- وفي وقت لاحق من الدورة، ووفقاً للمادة 18 من النظام الداخلي لجمعية موئل الأمم المتحدة والفقرة 3 من اختصاصات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، انتخب فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي الدولتين العضويتين التاليتين لتعملاً رئيسيين مشاركين له، ابتداءً من اختتام الدورة الحالية وحتى انتخاب من يخلفهما: كينيا (الدول الأفريقية) وفرنسا (دول أوروبا الغربية ودول أخرى).

جيم- اختصاصات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية

17- قرر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي أن يمضي قدماً في النظر في هذا البند الفرعي على النحو المتفق عليه في إطار البند الفرعي 2 (ب) من جدول الأعمال.

18- وقد ممثل الأمانة مشروع الاختصاصات، على النحو المبين في ورقة غرفة اجتماعات، لكي ينظر فيه فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي.

19- وجرت بعض المناقشات بشأن ما إذا كان ينبغي أن يتألف هيكل إدارة فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي من رئيسين مشاركين أو مكتب. ومع ذلك، كان هناك توافق على الحاجة إلى التمثيل الإقليمي العادل وأهمية التناوب بين المناطق. وشدد العديد من الأعضاء على أهمية أن تتضمن الاختصاصات أحكاماً تضمن عدم وجود فراغ في حالة عدم تطوع أي دولة عضو لتولي منصب الرئيس المشارك.

20- واستفسر بعض الممثلين عن استخدام مصطلحي "البلدان النامية" و"البلدان المتقدمة" ومدى توافقهما مع التمثيل الإقليمي العادل. وأوضح ممثل للأمانة أن المصطلحين يشيران إلى تصنيف المناطق المتقدمة والنامية الذي تحتفظ به اللجنة الإحصائية، والذي جرى تحديثه في أيار/مايو 2022.

21- وردا على اقتراح يدعو إلى أن تُحدّد في الاختصاصات عدد الدورات التي سيعقدها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي ومدة عمله، أعرب الأعضاء عن الآراء التالية: أن القرار 7/2 ينص بوضوح على أن المجلس التنفيذي سيقدر توقيت ومدة دورات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي؛ وأن جمعية موئل الأمم المتحدة كانت قد قررت بالفعل، في القرار نفسه، ألا يعقد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي أكثر من دورة عادية واحدة في السنة، على الرغم من عدم وجود حظر صريح للدورات الخاصة أو الاستثنائية؛ وأنه على الرغم من أن القرار نص أيضاً على أن يقدم فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي تقريراً عن توصياته إلى جمعية موئل الأمم المتحدة في دورتها الثالثة، فإنه لم يشر إلى وضع أو عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بعد انعقاد تلك الدورة.

22- اعتمد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي مقرر الفريق العامل المفتوح العضوية-س/1 الذي أقر بموجبه اختصاصاته. ويرد المقرر في مرفق هذا التقرير.

دال- الحضور

23- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في جمعية موئل الأمم المتحدة: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وألمانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، وبيلاروس، وتايلاند، وتركيا، وتونس، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسويد، والصين، والعراق، وعمان، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وقطر، والكاميرون، وكمبوديا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وناميبيا، والنرويج، ونيجيريا، والهند، وهولندا (مملكة -)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

24- وحضر الدورة أيضاً المراقب التالي الذي هو عضو في وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة: دولة فلسطين.

25- كذلك حضر الدورة عدد من المراقبين الآخرين. وترد القائمة الكاملة للمشاركين في الوثيقة-HSP/OEWG- .H.2024/INF/7

ثالثاً-

حالة الجهود المبذولة لتحقيق السكن اللائق للجميع بشكل تدريجي

26- عند النظر في هذا البند، كان معروضاً على فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي تقرير المديرية التنفيذية عن حالة الجهود المبذولة لتحقيق السكن اللائق للجميع بشكل تدريجي (HSP/OEWG-H.2024/3) ونتائج الدراسة الاستقصائية الأولية لحالة الجهود المبذولة لتحقيق السكن اللائق للجميع بشكل تدريجي (HSP/OEWG-) .(H.2024/INF/2)

27- وقالت المديرية التنفيذية، في معرض تقديمها للبند، إنه على الرغم من تزايد اهتمام السياسات بتحديات الإسكان والاعتراف بها، فإن ذلك لم يكن مصحوباً بالاهتمام الكافي بالوظيفة الاجتماعية للمأوى، ووضع استراتيجيات طويلة الأجل وإطار للعمل، والإنفاق المتناسب. ولتلبية الاحتياجات السكنية المتنوعة لسكان المناطق الحضرية، فإن من الضروري تنويع آليات إنتاج المساكن وتسليمها. وينبغي دعم برامج الإسكان العام ومخططات الإيجار المكلفة والمشاريع التي يقودها المجتمع المحلي وبرامج تعزيز المساعدة الذاتية، إلى جانب مبادرات القطاع الخاص. وغالباً ما تم تأطير تحديات الإسكان على أنها أزمة في العرض، مع التركيز على إنتاج وحدات جديدة من خلال الاستثمار، لكن هذا النهج ليس مناسباً على مستوى العالم. ويمكن أن يؤدي الإنتاج بدون استراتيجية طويلة الأجل إلى عدم تطابق الحاجة الإسكانية، وسوء التخطيط المكاني وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. إضافة إلى ذلك، يجب أن تشمل معالجة قضايا الإسكان اعتبارات الاستدامة بما يتماشى مع أهداف التخطيط الحضري طويل الأجل والأهداف المناخية. إن الأرض هي عامل حاسم له تأثير مباشر على نوعية المساكن واستقرارها. ويمكن لنظم حيازة الأراضي الأكثر مرونة وتنوعاً وشمولاً أن تستوعب ممارسات إسكانية متنوعة، لا سيما في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة. وعند تأطير النقاش بشأن هذا البند، حثت المديرية التنفيذية أعضاء فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي على النظر في التحليل العالمي من منظور محلي، مع مراعاة الاختلافات الإقليمية والقطرية في سياق توفير الإسكان، بما في ذلك السياسات والتخطيط والأطر المالية. كذلك من المهم أيضاً النظر في البيانات اللازمة لتوجيه عمل القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الإسكان وتوضيح دور الحكومة في تنسيق المبادرات للتغلب على الاختناقات في سوق الإسكان، بما في ذلك الحصول على التمويل.

28- وقدمت ممثلة الأمانة عرضاً عن حالة الجهود المبذولة تدريجياً لتحقيق السكن اللائق للجميع. ولخصت حجم التحدي، على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء، وأشارت إلى الاتجاهات والتحديات الرئيسية، بما في ذلك (أ) التوسع الحضري السريع الذي يفوق التخطيط، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن استخدام الأراضي تضاعف ثلاث مرات مع تضاعف عدد السكان وأن المدن تتوسع بسرعة تصل إلى 3,7 مرات أسرع من كثافتها، مما أدى إلى الزحف العمراني واستخدام الأراضي غير الفعال والمستوطنات العشوائية، التي تمثل في كثير من الأحيان الخيار الوحيد القابل للتطبيق للفئات ذات الدخل المنخفض، في المناطق المعرضة للكوارث؛ (ب) انخفاض وتناقص التمويل العام للإسكان، الذي انخفض إلى النصف في بعض المناطق ولم يعوضه التحول إلى دعم جانب الطلب، مما أدى إلى نقص في تمويل العرض؛ (ج) الإفراط في التركيز على الحلول التي تحركها السوق، والتي لم تكن دائماً مناسبة للأشخاص في الاقتصادات القائمة على النقد والاقتصادات غير الرسمية، وعلى تأطير التحدي باعتباره نقصاً في العرض في المقام الأول؛ (د) التفاعل بين الأزمات، بما في ذلك تغير المناخ والنزوح والنزوح؛ (هـ) أوجه عدم المساواة المنهجية التي تعمل كحواجز أمام الحصول على السكن؛ (و) الثغرات على صعيد الحوكمة والبيانات. وفي الختام، لفتت الانتباه إلى أولويات العمل المستقبلي والمجالات المحتملة لإجراء المزيد من البحوث، مثل تحديد مختلف الجوانب، بما في ذلك التدخلات المحلية؛ وتأثير حلول الإسكان التي يقودها المجتمع المحلي وفرص توسيع نطاقها؛ واستراتيجيات تحقيق التوازن بين أدوار القطاعين العام والخاص في مواجهة تحديات الإسكان؛ وآليات الحوكمة القائمة لدراسة الشروط المسبقة للتعاون الفعال المتعدد المستويات.

29- وقال ممثل آخر للأمانة إن الوثائق المقدمة في إطار البند الحالي من جدول الأعمال والعرض الذي يحدد الاتجاهات والتحديات والسبل الممكنة للمضي قدماً توفر أساساً متيناً لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي لمناقشة الأولويات العملية التي يمكن التركيز عليها عند الاضطلاع بالعمل فيما بين الدورات.

30- وقد ممثل عن الأمانة عرضاً عن الإسكان للجميع والمستوطنات العشوائية في المنطقة. وقال إنه من المتوقع أن تصبح أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكثر مناطق العالم تحضرًا بحلول عام 2050، حيث يعيش 89 في المائة من السكان في المناطق الحضرية، ويعيش الكثير منهم في فقر، مما سيؤدي إلى طلب كبير على الوحدات السكنية المعقولة الأسعار في العقود القادمة. وقد استلزم هذا التحدي اتباع نهج متكامل للتنفيذ يستند إلى خمسة مكونات رئيسية: جمع البيانات وتحليلها؛ وصياغة سياسات واستراتيجيات وخطط متعددة المستويات؛ وحلول متكاملة من خلال مشاريع وتدخلات الإسكان الحضري؛ والهيكلة المالية للاستثمار ذي الأثر الاجتماعي؛ وبناء التحالفات. وقدّم لكل عنصر أمثلة عملية تم تنفيذها بدعم من موئل الأمم المتحدة من جميع أنحاء المنطقة. ففي البرازيل، على سبيل المثال، أوضح المسح التشاركي السريع في البرازيل كيف يمكن لمسح نوعي سريع لتشخيص ظروف البنية التحتية الحضرية وجودة الخدمات العامة في المستوطنات العشوائية أن يوفر بيانات عن حالة السكن العشوائي، في حين سعى برنامج في ريو دي جانيرو إلى تحديد سكان الأحياء الفقيرة في الأحياء الفقيرة من أجل إدماجهم في نظام الحماية الاجتماعية البلدي؛ وأظهرت السياسة الحضرية الوطنية في هندوراس قيمة النهج التشاركي المتعدد المستويات؛ وتهدف السياسة الوطنية للتعمر والإسكان والموئل في باراغواي إلى تعزيز قدرات الحكومات الوطنية والمحلية على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إسكان قائمة على الأدلة وتشاركية لدعم تنفيذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة؛ بينما تجسد العمليات الحضرية المتكاملة في أمريكا الوسطى كيف يمكن لمجموعة من البرامج أن تحقق فوائد تكاملية، باستخدام منهجيات يمكن تكييفها مع مجموعة واسعة من السياقات؛ وأظهر مركز ممارسي الإسكان الحضري كيف يمكن للائتلافات الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين تعزيز العمل الجماعي من خلال تعزيز تبادل المعلومات وتشجيع المبادرات المبتكرة وإدارة المعرفة من خلال منصة رقمية. وتضمنت النتائج المستخلصة من الدراسات أهمية البيانات المنظمة عن المستوطنات العشوائية للاسترشاد بها في توسيع نطاق التدخلات؛ وأهمية تحديث واستكمال إطار سكني ملائم؛ وقيمة حزمة الاستثمار المتعددة الأبعاد والمتعددة المستويات، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص على حد سواء؛ ومركزية الإسكان والمستوطنات العشوائية في جدول أعمال الحماية الاجتماعية؛ وتأثير التبادل الأقاليمي والائتلافات ذات الصلة لدعم الأهداف على جميع المستويات.

31- وقدّم ممثل عن الأمانة عرضاً بشأن وضع خطة لحل مستدام للإسكان في أفريقيا. فقد شهدت القارة توسعاً حضرياً سريعاً، وتشير التوقعات إلى أن 900 مليون نسمة آخرين سينتقلون إلى المدن بحلول عام 2050، مما يتطلب توسعاً كبيراً في توفير السكن اللائق والميسور التكلفة. وكان المشاركون في المنتدى الحضري الأفريقي الأول، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من 4 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2024، قد أقرّوا بالحاجة إلى الإسكان الميسور التكلفة في أفريقيا ودعوا إلى تنظيم أنشطة لتبادل المعرفة بشأن توفير المساكن الميسورة التكلفة والمرنة، ودعم المؤسسات المالية ومصارف التنمية الإقليمية لسد الفجوة في تمويل الإسكان. وفي هذا الصدد، أدت المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، بما في ذلك مصرف مابوي أفريقيا الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، دوراً بارزاً في دعم توفير المساكن في أفريقيا، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود. وقد نشط موئل الأمم المتحدة في بناء القدرات التقنية والمؤسسية للمؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية لتوجيه برامج الإسكان وإعمال الحق في السكن اللائق، وذلك من خلال عنصرين مترابطين بشكل أساسي: وضع ملف وطني شامل للإسكان باستخدام التحليل القائم على الأدلة وإشراك أصحاب المصلحة؛ وتحديث سياسات وخطة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان. ووضعت عدة بلدان ملفاتها الوطنية للإسكان بمساعدة من موئل الأمم المتحدة، بما في ذلك أنغولا وغانا وليسوتو وليبيريا وملاوي والسنغال وأوغندا وزامبيا. ففي غانا، على سبيل المثال، وُضع الملف الشخصي في غانا من خلال إنشاء فرقة عمل معنية بسياسات الإسكان؛ وبناء القدرات والخبرات؛ والتشاور مع أصحاب المصلحة

المتعددين والنقاش العام لتحديد المشاكل وتحديد الأولويات. وتضمنت نتائج عملية وضع ملف الإسكان في غانا إنشاء الهيئة الوطنية للإسكان؛ ووضع برامج الإسكان الميسور التكلفة؛ وإنشاء برنامج إعادة تطوير حكومي لترشيد تخطيط استخدام الأراضي في المدن السريعة التحضر؛ وتهيئة بيئة مواتية لأصحاب المصلحة والمستثمرين المحليين والدوليين؛ وحفز برامج تحسين الأحياء الفقيرة. وفي أمثلة أخرى من المنطقة، استخدم مشروع لإعادة التوطين في قرية بيئية في سان تومي وبرينسيبي نموذج شراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي لتأمين حياة الأراضي ودمج الإسكان مع تخطيط الأراضي وحماية البيئة وتوفير المرافق الاجتماعية؛ وفي سوفالا، موزمبيق، جرى بناء مساكن وبنية تحتية قادرة على التكيف مع المناخ باستخدام مجموعة من الحوافز، بما في ذلك بناء القدرات ونشر المعرفة وصياغة الشراكات والتشريعات. وقد تمكن موئل الأمم المتحدة من إضافة قيمة إلى المشاريع من خلال خبرته في النهج المتكاملة للإسكان والتنمية الحضرية.

32- وفي المناقشة الواسعة النطاق التي أعقبت ذلك، أبرز عدد من الممثلين أهمية الموضوع وثقافة صلته وطبيعته الملحة وحسن توقيت المبادرة بعقد الدورة الحالية لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي. وكان هناك اعتراف بأن التحدي المتمثل في توفير السكن اللائق موجود على جميع المستويات-المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية-مما يتطلب مجموعة واسعة من الحلول المتنوعة وفقاً للنطاق والسياق. وأقر العديد من الممثلين بالدور الهام الذي يتعين على موئل الأمم المتحدة القيام به في نشر المعلومات ودعم وتوجيه الإجراءات في هذا الشأن. وأكد الكثيرون التزاماتهم الوطنية بالمشاركة مع الشركاء في الجهود المبذولة لمكافحة أزمة الإسكان، التي أثرت على جميع أنحاء العالم ولكنها كانت أكثر حدة في مناطق ومواقع معينة. ووضع العديد منهم هذه المهمة في السياق الأوسع للالتزامات العالمية، مثل الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بجعل المدن والمستوطنات البشرية أكثر شمولاً وأماناً ومرونة واستدامة.

33- ووضع العديد من الممثلين المناقشة في إطار السياق الأوسع لطبيعة السكن ووظيفته. إن الإسكان ليس حقاً أساسياً من حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل هو أيضاً حجر الزاوية في التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والإنصاف والكرامة الإنسانية وحماية البيئة، بما في ذلك القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ولا يقتصر السكن اللائق على المأوى المادي فحسب، بل يشمل أيضاً عناصر الأمن والحصول على الخدمات الأساسية والمشاركة المجتمعية والصحة والتوظيف. ومن الضروري تحقيق الأمن الوظيفي والعمالة المستقرة والحد من الفقر والمساواة بين الجنسين والحكم الرشيد.

34- وهناك اعتراف واسع النطاق بالمشاكل الواسعة النطاق التي تواجه المستوطنات الحضرية بشكل عام، والإسكان بشكل خاص. إن العدد الكبير والمتزايد من سكان العالم الذين لا يحصلون على سكن لائق أو يعيشون في مستوطنات عشوائية أمر غير مقبول. وليس الإسكان سوى جانب واحد من التحديات العديدة التي تواجه المستوطنات الحضرية، بما في ذلك نقص الخدمات الأساسية، وأنظمة النقل المنهكة السيئة التنسيق والتلوث والاضطرابات المدنية. وتضاعف الهجرة من الريف إلى الحضر الزيادة في عدد سكان الحضر، مما يؤدي إلى معدلات نمو حضري تتجاوز في كثير من الأحيان قدرات آليات وسياسات التخطيط الحضري المعمول بها حالياً. علاوةً على ذلك، توجد تلك التحديات في السياق العالمي للتدهور البيئي المتزايد وتغير المناخ والتلوث والفقر والصراع، ولا يمكن حلها بمعزل عن تلك القضايا المهيمنة. إن هذه المشكلة معقدة بشكل مروع، وتواجه العديد من البلدان تحدياً لوجستياً في تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية على المستوى المحلي.

35- ولقضية السكن اللائق بُعد إقليمي قوي. ففي أفريقيا، أدى التوسع الحضري السريع وما ترتب عليه من توسع في الأحياء الفقيرة إلى مشاكل في الحوكمة، مما أدى إلى انعدام الأمن والنزوح، ونتج عن ذلك تلوث البيئة وتدهورها. وأشار أحد الممثلين إلى المشاكل الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في تغير المناخ ومحدودية فرص الحصول على التمويل، وتواجه صعوبة كبيرة في بناء مساكن قادرة على التكيف مع تغير المناخ.

36- وأشار العديد من الممثلين إلى الحاجة إلى مزيد من البيانات لتحديد حجم وطبيعة مشكلة الإسكان، ووضع خطوط أساس يمكن قياس التقدم المحرز في المستقبل على أساسها، وتحديد الأولويات من أجل توجيه العمل المستقبلي. وتطلب ذلك بدوره مزيداً من الوضوح والدقة في التعريفات والبارامترات الأخرى للسماح بجمع البيانات بشكل متسق عبر البلدان والمناطق. كذلك من المهم أيضاً تحديد العوائد (الاقتصادية والاجتماعية) على الاستثمار في الإسكان كوسيلة لتشجيع تعبئة التمويل من مصادر مختلفة. وهناك حاجة إلى مرصد مخصصة وطرائق مخصصة لجمع البيانات. وقدمت رقمنة أنظمة التخطيط والإدارة الحضرية طريقتين واعدتاً للمضي قدماً. وقال ممثل للأمانة إن موئل الأمم المتحدة يعمل، وفقاً للتكليف الصادر له، على وضع تعريف "الأحياء الفقيرة" و"التشرد" و"السكن غير اللائق" كأساس لتحديد التنوع الإقليمي، للمساعدة في تركيز عمل موئل الأمم المتحدة وتحديد نقاط الدخول للعمل.

37- وفيما يتعلق بحلول مشكلة الإسكان، كان هناك توافق في الآراء على أن التدابير التي تتناسب الجميع غير مناسبة، نظراً للتباينات الكبيرة في السياق المحلي والحاجة إلى اتخاذ إجراءات تتناسب مع ظروف معينة. كذلك هناك اعتراف بالحاجة إلى اعتماد مناهج مبتكرة للتصدي للتحديات المعقدة الماثلة ومشاركة أفضل الممارسات حيثما أثبتت الحلول نجاحها. إضافةً إلى ذلك، هناك اتفاق على أن تحسين فرص الحصول على السكن اللائق ليس مجرد مسألة عرض، بل ينطوي على اعتبارات نوعية وكمية. وعلى هذا النحو، هناك حاجة إلى مجموعة واسعة من التدخلات والتدابير العامة لتلبية الاحتياجات المختلفة لسكان الحضر، في إطار سياسات إسكان وطنية متماسكة تغطي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية للحياة الحضرية. ويتطلب حجم النقص في المساكن استخداماً أفضل للمباني القائمة، بما في ذلك المباني التجارية المهجورة، إضافةً إلى بناء مساكن جديدة. وقد أصبحت طرق البناء الجديدة والمبتكرة متاحة بشكل متزايد كوسيلة لخفض تكلفة بناء المساكن.

38- ويجب تلبية أنواع مختلفة من الاحتياجات السكنية، بما في ذلك سوق الإيجار ونماذج ملكية الأسر المعيشية. ويجب أن تتماشى القدرة على تحمل تكاليف السكن مع الموارد المتاحة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. كذلك يجب أن تؤخذ الخصائص الديموغرافية الاجتماعية في الحسبان، مثل الخصائص العمرية ووجود النازحين بين السكان. وفي مثال آخر، حيث يشكل الطلاب الخريجون أو العمال المهاجرون نسبة كبيرة من سكان الحضر، قد تكون هناك حاجة إلى نسبة عالية من المساكن المستأجرة.

39- ومن المهم أيضاً الاعتراف بمركزية إدارة الأراضي في قضية الإسكان، كما أن مسائل أمن حيازة الأراضي وملكيتهما من الجوانب الحاسمة في التخطيط والسياسة الحضرية. ويجب إشراك السكان المعنيين في صياغة السياسات لضمان المساءلة والقبول بين جميع أصحاب المصلحة. وتماشياً مع الأولويات الحالية وأهداف التنمية المستدامة، ينبغي أيضاً مراعاة الأبعاد البيئية وتغير المناخ في تطوير المساكن أو تحسينها. إن كفاءة الطاقة هي عنصر أساسي في جميع عمليات تطوير المساكن.

40- إن التعامل مع الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية مشكلة معقدة بشكل خاص، نظراً لديناميكيات البشرية والاجتماعية والأرضية والاقتصادية والثقافية التي ينطوي عليها الأمر. وحيثما أمكن، ينبغي تفضيل تطوير المستوطنات القائمة ذات الخدمات المتدنية والمحرومة اجتماعياً على الهدم وإعادة التوطين كوسيلة لتحسين الظروف المعيشية للأشخاص الذين يعيشون في فقر.

41- ويتطلب حجم مشكلة الإسكان وتعقيدها مشاركة مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة والكيانات التي تجلب خبراتها الخاصة والقيمة المضافة إلى هذا المزيج. وستعمل العديد من هذه الكيانات على المستوى المحلي تحت توجيه العام للحكومة الوطنية، مع تفويض قدر كبير من السلطة للبلديات والحكومات المحلية. ومن الأهمية بمكان إزالة الاختناقات البيروقراطية والنظامية. ويمكن أن تشمل الجهات المعنية شركات الإسكان الاجتماعي، والمنظمات المجتمعية، وشركات الإنشاءات ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص، ومؤسسات التمويل والرهن العقاري. إضافةً إلى ذلك، وبالنظر إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد لمشكلة الإسكان، ينبغي إشراك كيانات ومنظمات

من قطاعات أخرى، مثل الصحة وإدارة الأراضي والبيئة وإمدادات المياه والطاقة والنقل. وهناك حاجة إلى توجيه وطني قوي لتمكين هذا النظام من العمل بفعالية، بما في ذلك من خلال التشريعات (قانون الإسكان، وقانون الإيجار الميسور التكلفة)، والتنظيم، وصياغة السياسات والاستراتيجيات. ويجب أن يكون الإسكان عنصراً أساسياً في وضع الاستراتيجية الوطنية.

42- وعلق ممثل إحدى المنظمات المراقبة على قيمة مراكز ممارسي الإسكان الحضري كمنصات لأصحاب المصلحة المتعددين لدعم تحقيق النتائج الطموحة التي دعا إليها قرارا جمعية مؤئل الأمم المتحدة 2/2 و7/2. وأثبتت التجارب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قيمة هذه المراكز، وقد شهدت هذه المراكز توسعاً في الآونة الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي في مراحلها التكوينية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إن فرقة العمل المعنية بالعشوائيات، التي شكّلت تحت رعاية رابطة "مدن بلا أحياء فقيرة"، هي منتدى عالمي آخر لأصحاب المصلحة المتعددين تجمع بين جهات فاعلة متعددة لتنفيذ مبادرات تحويل الأحياء الفقيرة. وقد أتاحت مثل هذه المقاربات التنموية الجماعية التي تركز على الناس إمكانية تحقيق حلول دائمة وقابلة للتطوير لأزمة الإسكان الحضري. وقدمت ممثلة أخرى لإحدى المنظمات المراقبة معلومات عن عمل منظمتها، قائلة إنها دخلت في شراكة مع الدول الأعضاء وموئل الأمم المتحدة بهدف تحقيق السكن اللائق للجميع، وهو ما يمثل ركيزة أساسية للمساواة والتنمية البشرية والحد من الفقر. ودعت إلى زيادة تحديد الأولويات وتخصيص الموارد للإسكان اللائق والميسور التكلفة لسد الفجوة الكبيرة في الدعم المالي لحلول الإسكان في سياقات البلدان الناشئة والنامية.

43- وقد تم إيلاء أهمية خاصة لمسألة التمويل على جميع المستويات، بدءاً من أسواق الإسكان المحلية وحصول الأسر المعيشية على التمويل إلى المتطلبات التقنية ومتطلبات الموارد للحكومات المحلية والاحتياجات المالية الوطنية لمكافحة أزمة الإسكان. وفيما يتعلق بالتخصيص الدولي للموارد لقطاع الإسكان، من الضروري أن يكثف المجتمع الدولي جهوده لتوفير آليات تمويل ابتكاري ونماذج جديدة للتعاون التقني لدعم البلدان النامية في معالجة قضية الإسكان. وهناك حاجة إلى نهج شامل، يدمج تمويل الإسكان مع البنية التحتية والنقل والخدمات العامة والتوظيف لضمان التنمية الشاملة والمستدامة. كذلك هناك حاجة إلى نماذج استثمار بديلة مثل النماذج الاقتصادية الدائرية ومجموعات الاستثمار والادخار المجتمعي لتوفير حلول سكنية مستدامة. واستشهد بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن الإسكان الميسور التكلفة كمخطط نموذجي لتوجيه التمويل في الاتجاه المطلوب. وشملت التدابير الأخرى التي اعتُبرت واعدة تنوع مجموعة المنتجات المالية المعروضة وإدخال أدوات وآليات لتشجيع وتأمين الادخار والاستثمار الطويل الأجل في الإسكان. إضافةً إلى ذلك، يمكن أن يساعد دعم مشاريع التنمية الاجتماعية على المستوى القطري، إلى جانب مشاريع توفير الخدمات الأساسية في المدن الريفية والوسيط، على تخفيف الضغط على المدن والحفاظ على المكونات البيئية لنظم الإسكان.

44- وعلى المستويين الوطني ودون الوطني، من المهم تحقيق التوازن بين الاستثمار العام والخاص، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحلول التي تحركها قوى السوق أو القطاع الخاص وحده لن تضمن التنمية العادلة. ويمكن أن تشمل تدابير السياسة العامة مزايا ضريبية أو إعانات لتدابير مفيدة اجتماعياً مثل مشاريع الإسكان الميسور التكلفة، أو سياسات الإيجار الاجتماعي لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض. وشكل ضمان توفير السكن اللائق والميسور التكلفة لذوي الدخل المنخفض تحدياً رئيسياً في مجال السياسات يواجه جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية. وتشكل البنوك والمؤسسات المالية مصادر هامة لتمويل مشاريع الإسكان، فضلاً عن الاستثمارات المجتمعية والأسرية. ويجب أن تراعي عمليات بناء المساكن استخدام مواد محلية ومستدامة وبأسعار معقولة، مما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي ويزيد من فرص العمل. وستتيح المساكن الجاهزة ذات التصميمات القياسية تحقيق وفورات الحجم.

45- وسلط ممثل إحدى المنظمات المراقبة الضوء على مسألتين قال إنهما ذاتا أهمية قصوى في النقاش بشأن الإسكان. أولاً، أدت عمليات الإخلاء القسري وهدم الممتلكات إلى نتائج عكسية للتنمية المستدامة وهددت المخزون

الحالي من الأصول السكنية. وينبغي وضع مبادئ وتوجيهات لرصد ومنع عمليات الإخلاء القسري، وينبغي تعزيز جهود المجتمع المدني للشراكة مع الحكومة المحلية لمكافحة عمليات الإخلاء القسري. ثانياً، ينبغي تشجيع الأشكال غير الاستهلاكية للإسكان وأنظمة الحياة كبداية عادلة اجتماعياً ومستدامة بيئياً لنماذج الإسكان القائمة على السوق. وكمبدأ عام، ينبغي الاعتراف بالمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني كأقران في تطوير وإدارة الأراضي والمساكن، كمبدأ عام، كموازنة للآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن التركيز على النهج التي يقودها السوق.

46- وقال ممثل آخر لمنظمة مراقبة إنه في حين أن هناك حاجة واضحة وملحة لتمويل الإسكان الميسور التكلفة في جميع أنحاء أفريقيا، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه قطاع التمويل ومصارف التنمية هو عدم وجود مشاريع قابلة للتمويل في قطاع الصناعة. ومن الضروري اتباع نهج مرن يراعي جانب الطلب وجانب العرض على حد سواء، نظراً للاختلافات في سوق الإسكان وفي تعريفات القدرة على تحمل التكاليف في جميع أنحاء المنطقة.

47- وقال ممثل للأمانة، رداً على سؤال بشأن نقص التمويل الموجه لأفريقيا في مجال الإسكان، إن المانحين على الصعيد الثنائي بشكل عام، مع استثناءات قليلة، لا يعطون الأولوية للإسكان بوصفه قضية، ومن ثم هناك ندرة في برامج الإسكان المستهدفة التي تركز على البلدان. إضافةً إلى ذلك، ركز أحد أكبر ممولي الإسكان، وهو المصرف الأوروبي للاستثمار، على الاستثمار في أوروبا وفقاً لتفويضه، مما أدى إلى حد ما إلى تحريف البيانات المتعلقة بالتمويل الإقليمي. وفي أفريقيا، ذهب جزء كبير من التمويل إلى سياسات الإسكان واستراتيجيات التمويل بدلاً من التغيير المنهجي الأكبر وتسليم المساكن، وهو ما ينطوي على مستويات أعلى من التمويل.

48- وقدم العديد من الممثلين وصفاً للإجراءات التي يجري اتخاذها على المستوى الوطني داخل بلدانهم لمكافحة أزمة الإسكان وتشجيع توفير السكن اللائق والميسور التكلفة. وشملت الجهود والتدابير الوطنية لمعالجة مسألة الإسكان، ولا سيما توفير السكن اللائق والميسور التكلفة، إنشاء برامج لبناء المساكن وفقاً لأهداف طويلة الأجل؛ وتوفير البنية التحتية الداعمة، مثل تحسين الخدمات الأساسية وأنظمة النقل؛ وسن تشريعات لضمان أمن حياة الأراضي؛ وتنفيذ برامج الإسكان الاجتماعي؛ وإدخال تدابير لتحسين كفاءة الطاقة والبناء الأخضر المراعي للبيئة والمناخ؛ ورقمنة وتبسيط إجراءات شراء المنازل؛ وتوفير الائتمان لتسهيل الحصول على السكن. وأشار ممثلون إلى تحسين الأحياء الفقيرة وتجديدها كأولوية خاصة. كذلك وُصفت طرائق مختلفة لتحفيز الارتقاء بالمستوطنات العشوائية، بما في ذلك العمل مع سوق البناء والمنظمات غير الربحية وإصدار سندات الملكية لتأمين حياة الأراضي، لا سيما للأشخاص الضعفاء مثل النساء أو ذوي الإعاقة.

49- وفي العديد من الحالات، أُدرج الموثل البشري كمسألة شاملة في عمليات التخطيط الاستراتيجي الوطني وصنع السياسات. وغالباً ما يُنظر إلى المأوى والإسكان في سياق مبادئ مثل الشمولية والإنصاف واحترام الكرامة الإنسانية، مع إعطاء أولوية عالية للمجتمعات الضعيفة والمهمشة والفقراء والعاملين في القطاع غير الرسمي. وقال أحد الممثلين إن حكومته تعمل بالتعاون مع المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصول أفريقية من أجل إدماج المعارف التقليدية في التخطيط الحضري. وقال ممثل آخر إن هدف حكومته هو إيجاد انتقال حضري عادل إلى مدن أكثر ملاءمة للعيش وشاملة للجميع وتوفر نوعية حياة عالية، بما في ذلك من خلال توفير السكن اللائق. ووصف ممثل آخر برنامجاً وطنياً جديداً لإنشاء مجتمعات متكاملة ومستدامة تضم مساحات خضراء ومراكز مجتمعية وفرصاً تجارية.

50- وقالت ممثلة عن الحكومة البلدية إن إدارات المدن والحكومات المحلية هي أقرب إلى السكان وتؤدي دوراً رئيسياً في الحوكمة العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالموثل. وتتطلب القضايا المتعلقة بالإسكان سياسات عامة تتكيف مع الخصوصيات المحلية، مما يمكن السلطات من الاستجابة لأوجه عدم المساواة الإقليمية ونقاط الضعف وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وتؤدي المدن دوراً مهماً كجهات فاعلة استراتيجية في الإدماج الاجتماعي وحماية البيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ وإدراج الإسكان في توفير الرعاية الصحية والتعليم.

وتهدف مدينتها إلى زيادة توفير وحدات الإسكان الاجتماعي لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة وجعل المساكن ميسورة التكلفة من خلال أساليب بناء أكثر اقتصاداً وأكثر مراعاةً للبيئة. إن التحديات التي واجهتها مدينتها شائعة في العديد من المدن الكبيرة؛ ومن شأن التعاون وتبادل أفضل الممارسات أن يساعد في توفير السكن اللائق على مستوى العالم.

51- ولخصت ممثلة الأمانة العروض والمناقشة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وأشارت إلى أنه قد تم اقتراح مجموعة متنوعة من النهج من قبل ممثلين من مختلف المناطق، مما يسلب الضوء على الحاجة إلى تخصيص الحلول وفقاً للسياق. ومن أجل ضمان تحقيق أقصى قدر من التأثير، فإن من الضروري دمج مختلف القطاعات ومختلف أنواع التدخلات ضمن أطر سياساتية مصممة خصيصاً لضمان التنفيذ الفعال على أرض الواقع. وأشارت التدخلات التي قامت بها عدة بلدان إلى ضرورة فهم كيفية ملاءمة الاستراتيجيات المختلفة مع أنظمة الإسكان الأوسع نطاقاً، مع مراعاة المستفيدين الذين ينبغي أن تكون لهم الأولوية. كذلك ينبغي النظر في أفضل السبل للتحويل من التدخلات التي تركز على المشاريع إلى التحليل والتوقعات على مستوى النظام، وفي نهاية المطاف إلى التحول المنهجي والحضري والإقليمي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وكيفية توسيع نطاق المبادرات الواعدة بحيث تعالج الثغرات النظامية.

52- وتابعت قائلةً إن هناك موضوعاً آخر متكرراً وهو كيفية إعادة توجيه النقاش من اعتبارات العرض فقط إلى مسائل الحاجة والطلب. إن إدارة الأراضي وتخطيط استخدام الأراضي عنصران حاسمان في نهج الحاجة والطلب. ومن النقاط الرئيسية الأخرى التي تناولتها المناقشة أهمية: تدابير الميزانية والتدابير المالية الداعمة التي ييسر نماذج التمويل المبتكرة؛ وإدماج القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وهو ما كان مصدر قلق خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والنظر في التحركات السكانية والهجرة؛ وبناء قدرات الحكومات المحلية والإقليمية لترجمة السياسة الوطنية إلى إجراءات على المستوى المحلي؛ وتبادل المعرفة، وبناء الروابط والتحليل بهدف تحديد ما نجح وما لم ينجح، والاعتراف بالروابط وأوجه التقارب بين جداول الأعمال المحلية والدولية وعمل مؤئل الأمم المتحدة؛ وجمع المعلومات النوعية والكمية لزيادة المعرفة بالوضع الحالي وإثراء العمل المستقبلي؛ والاعتراف بمكانة الإسكان ضمن جداول أعمال أخرى أوسع نطاقاً، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتغير المناخ، والتخفيف من آثار الكوارث، والنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وفي الختام، التمسّت تعليقات من فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بشأن اتجاه عمله المستقبلي استعداداً لتقديم تقرير إلى جمعية مؤئل الأمم المتحدة في دورتها الثالثة في عام 2029.

53- وبناءً على ذلك ناقش فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي سبل المضي قدماً على أساس الوثائق المقدمة والمناقشة الموسعة لبند جدول الأعمال. وقد نُظر بإيجابية إلى الاقتراح الداعي إلى تشكيل أفرقة فرعية لمناقشة نتائج فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بمزيد من التعمق من الناحية الموضوعية. وشملت الخيارات المواضيعية التي اقترحها أحد الممثلين السياسات والممارسات المتعلقة بالمستوطنات العشوائية؛ والابتكار والمواد المستدامة في بناء المساكن؛ وإدماج اعتبارات المرونة وتغير المناخ في سياسات الإسكان؛ والوصول إلى الأراضي وضمان الحياة؛ وطرائق تمويل تحسين أوضاع الأحياء الفقيرة والإسكان؛ والتعاريف وجمع البيانات والرصد. وقال ممثل آخر إنه من المهم إشراك أصوات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في المناقشة، نظراً للدور الذي تؤديه في التنفيذ على المستوى المحلي. وقال ممثل آخر إن أساساً لمزيد من المناقشة المواضيعية في الأفرقة الفرعية يمكن أن يكون العناصر السبعة للسكن اللائق التي طرحتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام 4 لعام 1991، وهي ضمان الحياة القانوني؛ وتوفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية؛ والقدرة على تحمل التكلفة؛ والصلاحية للسكن؛ وإمكانية الوصول؛ والموقع؛ والسكن الملائم من الناحية الثقافية. ويمكن أن يضاف إلى ذلك الاستجابة لتغير المناخ وآليات القياس والرصد. وقال ممثل آخر إن الموضوعات الأخرى الجديدة بالبحث في إطار نهج متعدد الأوجه هي التمويل، والحصول على الأراضي، والتخطيط والإدارة الحضرية، والقدرة

على الصمود، والوقاية من الكوارث الطبيعية. واقترح أحد الممثلين عملية تدريجية، يتم بموجبها النظر أولاً في عدد أي أفرقة فرعية مقترحة وتشكيلها وجدولها الزمني المحتمل وولايتها.

54- وردت المديرية التنفيذية على المسائل التي أثرت أثناء المناقشة وانعكاساتها على العمل المستقبلي لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في سياق تنفيذ القرار 7/2 والخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029 وبرنامج العمل ذي الصلة، بما في ذلك العمل المعياري للبرنامج وأنشطته الإقليمية. وأشارت إلى أن جمعية موئل الأمم المتحدة قررت، في قرارها 7/2، أن تستعرض في دورتها الثالثة توصيات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي وأن تنتظر في تقريره كأساس محتمل لمبادئ توجيهية لتعجيل بالتقدم نحو تحقيق السكن الآمن والمستدام واللائق والميسور التكلفة على الصعيد العالمي. وعلى هذا النحو، كان على فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي أن يركز اهتمامه على جمع المعلومات التي من شأنها أن تمكنه من الوفاء بولايته على أفضل وجه. وقد تكون نقطة البداية المفيدة هي تحديث تعريف "الحي الفقير" و"المستوطنة العشوائية"، نظراً لأن التعريف الحالي الذي يستخدمه موئل الأمم المتحدة يركز على الأسرة المعيشية بدلاً من المستوطنة. وهناك حاجة إلى نهج جديد يأخذ في الاعتبار الابتكار في بناء المنازل والاستدامة والمرونة والبصمة البيئية والتخفيف من آثار تغير المناخ. إن إمكانية الوصول وحيارة الأراضي هما من القضايا الحاسمة في ضمان مرونة المستوطنات العشوائية وتوفير السكن اللائق. كذلك فإن القدرة على تحمل التكاليف ذات أهمية قصوى، ليس فقط من حيث مواد البناء والتقنيات، ولكن أيضاً من حيث الأرض التي هي عادةً من أعلى مدخلات الإسكان. وبشكل عام، هناك حاجة إلى البحث في كيفية تقليص الفجوة بين أسعار المساكن وما يمكن للناس دفعه بالفعل، على سبيل المثال من خلال التقدم التكنولوجي والإعانات والقروض وتنظيم السوق والحوافز لتعزيز الإسكان الميسور التكلفة.

55- وفيما يتعلق بجمع البيانات لأغراض صنع القرار، طُرحت عدد من الأفكار خلال الدورة الحالية. ومن الجدير بالذكر أن نداء القاهرة للعمل الذي أطلقه المنتدى الحضري العالمي في دورته الثانية عشرة دعا إلى تعزيز الجهود التعاونية من أجل الإنتاج المشترك للبيانات والبحوث لدى أصحاب المصلحة المعنيين وبناء تحالفات لتمكين الجهات الفاعلة المحلية. وقد أشير إلى مركز ممارسي الإسكان الحضري وفرقة العمل غير الرسمية كإطارين تنظييين يمكن أن يساعدا في بناء التحالفات، واستخدام البيانات والبحوث لإحداث تأثير، وتبادل المعرفة والخبرات، وتعزيز العمل المناسب للسياق الإقليمي. وتشكل الاستفادة من التمويل لمشاريع الإسكان الميسور التكلفة نشاطاً آخر يتطلب التعاون بين جهات فاعلة متعددة من أجل توجيه الأموال من المستوى الدولي إلى المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك المؤسسات المالية الإقليمية والحكومات المحلية وإدارات التنمية الحضرية والإسكان والمجتمع المدني والمنظمات الشعبية الأخرى. وفيما يتعلق بدور موئل الأمم المتحدة، شملت الجوانب الرئيسية خبرته في عقد الاجتماعات والعمل مع أصحاب المصلحة لتحسين أنشطة البرنامج على أرض الواقع، وتقييم المدخلات المتاحة حالياً والمدخلات الإضافية اللازمة لزيادة فعالية الهيكل المالي الدولي.

56- وأحاط فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي علماً بالوثائق المقدمة في إطار البند 3 من جدول الأعمال والمعلومات الإضافية المقدمة.

رابعاً- وضع إطار لقياس مدى ملاءمة السكن وتقديم تقرير عن ذلك عبر سياقات وطنية ومحلية متنوعة

57- عند النظر في هذا البند، كان معروضاً على فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي تقرير المديرية التنفيذية عن وضع إطار لقياس مدى ملاءمة السكن وتقديم تقرير عن ذلك عبر سياقات وطنية ومحلية متنوعة (HSP/OEWG-H.2024/4) واستعراض للعناصر والخيارات الحالية لوضع إطار لقياس مدى ملاءمة السكن وتقديم تقرير عن ذلك عبر سياقات وطنية ومحلية متنوعة (HSP/OEWG-H.2024/INF/3).

58- وقالت المديرية التنفيذية، في معرض تقديمها لهذا البند، إن أزمة الإسكان تتطلب إطاراً شاملاً لقياس ورصد مدى ملاءمة السكن. وقد نفذ موئل الأمم المتحدة، على مدى عدة عقود، أعمالاً تأسيسية بشأن مؤشرات الإسكان، على سبيل المثال في إطار برنامج مؤشرات الإسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للحق في السكن، وبرنامج المؤشرات

الحضرية. وقد وضعت تلك الجهود مؤشرات رئيسية تتماشى مع جدول أعمال موئل الأمم المتحدة، مما أوجد خط أساس لرصد الإسكان العالمي. ومع ذلك، لا يزال هناك افتقار إلى إطار مناسب لقياس مدى ملاءمة السكن وتقديم تقرير عن ذلك عبر سياقات وطنية ومحلية متنوعة. وبينما تضمنت الأطر العالمية المتاحة، مثل أهداف التنمية المستدامة، مؤشرات يمكن ربطها بالمكونات السبعة للسكن اللائق، فإن تغطية هذه المكونات ظلت متفاوتة، حيث حظيت بعض العناصر بتركيز كبير بينما ظلت عناصر أخرى غير مستكشفة بشكل كافٍ. وهناك حاجة إلى نهج أوسع نطاقاً ومخصص للإسكان لمعالجة تحديات الإسكان بشكل كامل.

59- وتابعت أن الإطار المقترح استكمل قياس ملاءمة السكن بإدراج العديد من الأبعاد الحاسمة التي تؤثر على نتائج الإسكان، بما في ذلك السياق، أي الظروف المحلية والوطنية التي شكلت تحديات الإسكان؛ والعوامل الدافعة، بما في ذلك عوامل مثل ظروف الاقتصاد الكلي، ودور الأراضي، والتخطيط الحضري، والحصول على التمويل، وتوافر المساكن وتكوينها، والحماية الاجتماعية والنزاع؛ والسياسات أو الاستراتيجيات واللوائح التي لها تأثير مباشر على ملاءمة السكن. وسيشمل النظر في العوامل الدافعة الاعتراف بكيفية تباين تأثيرها عبر السياقات المحلية وقدرتها على معالجة الأسباب الجذرية لأزمات الإسكان. وسيكون الغرض من إطار الرصد هو توفير رؤية شاملة لمدى ملاءمة السكن. ومن شأن أداء هذه الوظيفة أن يساعد على تحديد الثغرات في جهود الرصد المحلية والوطنية ويتيح إمكانية التكيف مع السياقات الوطنية والمحلية المتنوعة. ولم يكن القصد من ذلك هو زيادة عبء الإبلاغ على البلدان، بل توفير هيكل مرن وشامل لتنظيم المؤشرات والتحديات القائمة. وسيكون الهدف من إطار العمل هو تحقيق المواءمة بين تحديات الإسكان والاستجابات السياسية القابلة للتنفيذ. ودعت فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي إلى المشاركة في الإطار، والنظر في عناصره الرئيسية وتقديم توجيهات لتتقيد الإطار في المستقبل من جانب الأمانة. وأخيراً، قالت إنه ينبغي النظر في هذه المسألة فيما يتعلق بالخطوة الاستراتيجية للفترة 2026-2029، والتي يجب أن تكون لها نتائج قوية قابلة للتنفيذ ولكنها طموحة بما فيه الكفاية، ويمكن تحديدها ورصدها بوضوح.

60- وقدمت ممثلة للأمانة عرضاً عن وضع إطار عمل لقياس مدى ملاءمة السكن وتقديم تقرير عن ذلك عبر سياقات وطنية ومحلية متنوعة. وبعد تقديم ملخص للجهود الدولية السابقة لرصد مدى ملاءمة السكن، قدمت لمحة عامة عن أطر الرصد الحالية التي تضمنت معايير الإسكان، مثل أهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030؛ والخطة الحضرية الجديدة التي ركزت على السكن اللائق والأمن والميسور التكلفة، والحد من الأحياء الفقيرة والحق في السكن؛ والإطار العالمي للرصد الحضري، الذي يدمج المؤشرات المكانية وغير المكانية والنوعية لرصد التحضر المستدام، والمواءمة بين أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. وعلى الرغم من تلك الجهود، لم يتم بعد معالجة العديد من تحديات الإسكان الحرجة بطريقة متكاملة، مع وجود ثغرات واضحة على مستوى الإطار والمؤشرات والنظم. وبناءً على ذلك، تم تنظيم إطار العمل المقترح لرصد الإسكان بما يتماشى مع أربعة عناصر رئيسية. أولاً، من شأن تقييمات ملاءمة السكن أن تقيس هذا المؤشر عبر المكونات الأساسية السبعة التي حددها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعليقه العام رقم 4، مع إضافة الاستدامة، ضمن إطار مرن يعطي الأولوية للاحتياجات الأساسية ويتكيف مع السياقات الوطنية الآخذة في التطور. ثانياً، السياق الذي يعمل فيه السكن اللائق يوفر مؤشرات سياقية مثل الخصائص الديمغرافية والتوسع الحضري وعدم المساواة من أجل وضع تقييمات ملاءمة السكن في الواقع الاجتماعي والاقتصادي لكل بلد. ثالثاً، شملت العوامل الدافعة لملاءمة السكن عوامل مثل الاقتصاد والتخطيط الحضري والحكومة للكشف عن الأسباب الجذرية لعدم ملاءمة السكن وتوجيه عملية وضع السياسات الاستراتيجية القائمة على الأدلة. رابعاً، وفرت مكونات سياسة الإسكان تقيماً نوعياً لسياسات الإسكان، مما أتاح إجراء مقارنات عالمية ومقارنات مرجعية واعتماد أفضل الممارسات من خلال ربط مكونات السياسة بنتائج إسكانية قابلة للقياس. وفي الختام، قدمت ملخصاً للمكونات الرئيسية لكل عنصر من عناصر الإطار الأربعة المقترحة.

61- واستكملت ممثلة أخرى للأمانة العرض بمزيد من التعليقات. وقالت إن المناقشة التي جرت في إطار البند 3 من جدول الأعمال قد أوضحت الحاجة إلى معالجة الثغرات في رصد السكن اللائق. ومع ذلك، هناك فرصة للبناء على الجهود السابقة والاستفادة من الأساليب والنهج المبتكرة التي من شأنها أن تتيح جمع البيانات ورصدها بشكل أكثر كفاءة. وشملت الأدوات الرقمية الجديدة تلك التي طورتها شراكة الأمم المتحدة لتسريع تكنولوجيا الابتكار للمدن، ومقرها هامبورغ بألمانيا، والتي تدعم الحكومات المحلية والوطنية في وضع استراتيجيات المدن الذكية، وأداة التحديد الآلي للمباني والمنشآت التي مكّنت من التعرف على المستوطنات العشوائية وتحديدتها باستخدام صور الأقمار الصناعية. وفي هذا السياق، التمسّت الأمانة توجيهات من فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بشأن ما هو مطلوب من الشروط المسبقة والأسس الضرورية لتطبيق إطار رصد للسكن اللائق بفعالية، وما هي الممارسات والآليات القائمة التي يمكن تكييفها لتضيف قيمة إلى الإطار. كذلك طُلبت توجيهات بشأن مختلف الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند رصد السكن اللائق، بما في ذلك تحقيق التوازن الأكثر فعالية بين الشمولية والانتقائية؛ وبين الحاجة إلى إطار رصد قابل للمقارنة عالميًا والحاجة التي لا تقل أهمية إلى نهج مكثف ومحدد السياق؛ وبين تطبيق المنهجيات الراسخة تقليديًا وإدخال ابتكارات وتقنيات حديثة لرصد السكن اللائق. إن البيانات لغرض العمل هي من الأولويات، وسعت الأمانة مرة أخرى إلى الحصول على توجيهات بشأن كيفية ضمان أن رصد السكن اللائق يدعم بالفعل التدخلات القابلة للتنفيذ من حيث سياسات وبرامج الإسكان اللائق، وأن الآثار والنتائج يتم رصدها وتتبعها بشكل صحيح.

62- وفي المناقشة التي تلت ذلك، كان هناك اتفاق على أهمية الإطار المقترح. وقد أدى عدم كفاية المعرفة بالمخزون السكني والاحتياجات السكنية إلى إضعاف قدرة الجهات الفاعلة على تنفيذ برامج هادفة لتوفير السكن اللائق وبأسعار معقولة. إن وجود إطار عمل جيد التنظيم لقياس مدى ملاءمة المساكن والإبلاغ عن ذلك في سياقات وطنية ومحلية متنوعة أمرٌ بالغ الأهمية لضمان تلبية التدخلات لاحتياجات الفئات السكانية الأكثر ضعفًا. ومن المهم الاعتراف بأن الافتقار إلى البيانات الكافية يمثل مشكلة عالمية تؤثر على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وقال أحد الممثلين إن وضع الإطار يجب أن يكون شاملاً، بمشاركة فعالة من المجتمعات المحلية.

63- وفيما يتعلق بالمكونات المقترحة للإطار، أعرب العديد من الممثلين عن تأييدهم للنهج الذي طرحته الأمانة. ومن شأن التركيز على المكونات الرئيسية مثل القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول والملاءمة الثقافية أن يضمن مساعدة الإطار في إعطاء الأولوية لحلول الإسكان الشاملة التي تركز على الإنسان. وقال أحد الممثلين إن تكامل العوامل المتنوعة مكن من اتباع نهج شامل لتوفير السكن اللائق وكفل أن سياسات الإسكان لا تتماشى مع المعايير العالمية فحسب، بل قابلة للتكيف مع الواقع المحلي، مما عزز التدخلات المصممة خصيصًا والمؤثرة التي لا يحركها الربح فقط. وقال ممثل آخر إن المؤشر المتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية لا ينبغي أن يقتصر على الأشخاص الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية بل ينبغي أن ينطبق على جميع السكان. وذكر أيضا أن المقترحات المتعلقة بسياسة الإسكان العام كانت مقيدة للغاية وغير عملية وحث فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي على اقتراح إضافات من شأنها أن تعالج هذا القصور. إضافةً إلى ذلك، فإن الإبلاغ عن سياسات الإسكان موجود بالفعل في إطار الخطة الحضرية الجديدة، وسيكون من المفيد التحقق من أوجه التآزر مع الأدوات القائمة قبل إنشاء إطار إضافي للإبلاغ.

64- وفيما يتعلق باستخدام الأدوات المبتكرة لجمع البيانات، هناك اعتراف بأن الأدوات الرقمية الجديدة، مثل تلك التي طورتها شراكة الأمم المتحدة لتسريع تكنولوجيا الابتكار للمدن، يمكن أن تكون مفيدة للغاية في رصد حالة المستوطنات العشوائية في الأحياء والمناطق، وتم تشجيع موئل الأمم المتحدة على زيادة الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لهذا الغرض. واستشهدت إحدى الممثلات بمركز المدن في بلدها كمثال على أداة يمكن استخدامها لتحديد المجالات ذات الأولوية، وتوجيه التدخلات نحو المواقع الأكثر احتياجًا ورصد الأثر. كذلك أيدت جمع بيانات

مصنفة، على سبيل المثال عن الجنس والعمر والعرق والموقع الجغرافي، لتحسين دقة الرصد وضمان عدم إهمال أحد. وأشارت إلى أهمية تعزيز القدرة التقنية للحكومات المحلية والوطنية على تنفيذ الأدوات المتاحة.

65- وقال ممثل إن الإطار لا يمكن أن يكون فعالاً إلا إذا كان واضحاً ما الذي يجري قياسه. لذلك فإن من الضروري القيام بمزيد من العمل للتوصل إلى تعريفات متفق عليها للمعايير الرئيسية، مثل يسر التكلفة. وقد شكل ذلك تحديات كبيرة، نظراً للاختلافات الكبيرة في ما يمكن اعتباره سكباً ميسوراً التكلفة على المستوى الفردي أو المحلي أو الوطني. وهناك طرق مختلفة متاحة لحساب يسر التكلفة، بما في ذلك نهج الدخل المتبقي، وينبغي مواصلة استكشافها. كذلك تتطلب تعريف الموقع وإمكانية الوصول والمساحة السكنية مزيداً من التوضيح والشرح. ومرة أخرى، غالباً ما تختلف هذه المفاهيم وفقاً للمحيط الثقافي أو الإقليمي، مما يشكل مزيداً من التحديات أمام التعريف.

66- وقد ممثل عن الأمانة عرضاً عن الجهود المبذولة لوضع مجموعة عالمية من مؤشرات الإسكان. وهناك حاجة إلى إطار إحصائي متكامل متفق عليه دولياً للإسكان كأداة مقارنة لتحويل البيانات إلى رؤى قابلة للتنفيذ من شأنها أن تؤدي إلى تحسينات ذات مغزى في ظروف الإسكان على الصعيدين العالمي والمحلي. ويشمل الإسكان قطاعات متعددة، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية. إن المؤشرات المتعلقة بالإسكان هي بالفعل جزءاً من غايات أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة أو تستخدمها البلدان على المستوى الوطني. والهدف هو الجمع بين كل هذه العناصر معاً. وقال إن موئل الأمم المتحدة ليس وحده في تركيزه على قياس السكن اللائق. كذلك يعمل المجتمع الإحصائي الدولي على تحسين إطار عمل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق السكن اللائق. وقد جرى الاعتراف بمساهمة الإسكان في الأداء الاقتصادي الوطني، ولكن كان من الواضح أيضاً أن الناتج المحلي الإجمالي الجيد لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج ملموسة للمواطنين.

67- وقد عمل موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع مكاتب الإحصاء الوطنية، وشعبة الإحصاءات، والإحصائيين الاقتصاديين الوطنيين، والحكومات المحلية، ومراسد المدن والمراسد الحضرية وشركاء آخرين، على اختيار أو تطوير المجموعة الأساسية الدنيا من مؤشرات الإسكان التي يتعين رصدها على الصعيد العالمي. وقد جُمعت المؤشرات المحتملة المتعلقة بملاءمة السكن وفقاً للأبعاد السبعة للسكن اللائق مع فئة ثامنة إضافية وهي الاستدامة. والهدف هو أن يتم قياس المؤشرات المستقبلية، قدر الإمكان، باستخدام البيانات الموجودة، مثل البيانات المستقاة من المسوحات والتعدادات الوطنية. وسيطلب جمع البيانات التعاون والشراكات، وحيثما أمكن، سيُشمل ذلك العلم التشاركي. وعلى الرغم من أن المؤشرات هي بحاجة إلى رسم صورة على المستوى العالمي، إلا أن عليها أيضاً أن ترتبط بالمصالح الوطنية والإقليمية والاستراتيجيات الوطنية في مجال الإسكان. ومن المرجح أن تكون القيود الرئيسية في قياس مدى ملاءمة المساكن هي توافر البيانات والتمويل لتنفيذ أي إطار عمل. وأشار ممثل الأمانة إلى أنه، أثناء المناقشات التي جرت في إطار البند 3 من جدول الأعمال، كان هناك اقتراح شائع بتشكيل أفرقة فرعية لمناقشة نتائج فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بمزيد من التعمق من الناحية الموضوعية.

68- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تناول العديد من الممثلين الكلمة للتأكيد على أهمية إنشاء إطار للرصد من شأنه أن يجعل من الممكن قياس مدى ملاءمة السكن والتقدم المحرز والتمكين من تعديل الجهود المبذولة حسب الضرورة. وقال أحدهم إن الإطار سيكون مفيداً لوضع سياسات عامة وينبغي استخدامه خاصة في المناطق الجغرافية التي تشهد توسعاً حضرياً سريعاً.

69- ولوحظ أن السياسات المتعلقة بالسكن اللائق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات عامة أخرى. وقال ممثل إن المؤشرات لن تساعد في رصد الجهود العالمية لتوفير السكن اللائق فحسب، بل ستساعد أيضاً في رصد أثر تنفيذ سياسة الإسكان على المستوى الوطني. وقال ممثل آخر إنه ينبغي أن يكون كل بلد قادراً على تحديد عدد من المؤشرات الفرعية، مع تقنيات القياس الخاصة به، مما يمكنه من تكييف المؤشرات العالمية مع خصوصياته الوطنية.

70- ورحب العديد من الممثلين بالمؤشرات المقترحة واقتروا مؤشرات جديدة أو أثاروا قضايا إضافية. وتضمنت القضايا المتعلقة بضمان الحياة كحماية حقوق المستأجرين. وشملت المؤشرات المقترحة لتوافر الخدمات الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية والصرف الصحي والبنية التحتية الأساسية والقرب من الوظائف. وتضمنت القضايا المتعلقة بيسر التكلفة مسألة كيفية خفض تكاليف البناء دون المساس بالسلامة. وشملت المؤشرات المقترحة لصلاحية السكن السلامة ومعايير البناء الأساسية، وعدم وجود مواد كيميائية غير آمنة مثل الأسبستوس أو الأغلفة المعدنية الشديدة الاشتعال، ومقاومة الطقس والتهوية الجيدة ووجود المياه والصرف الصحي وكفاءة الطاقة. وجرى التشديد على ضرورة تطبيق مؤشرات الموقع على المناطق الحضرية والريفية على حد سواء لضمان عدم استبعاد المناطق الريفية من عناصر القياس في الإطار. وفيما يتعلق بالسكن الملائم من الناحية الثقافية، قال بعض الممثلين إن المؤشرات يجب ألا تكون ذاتية بشكل مفرط، في حين أشارت ممثلة إلى أنها وجدت صعوبة في تبيان السكن الملائم من الناحية الثقافية على المستوى الدولي. وترتبط المؤشرات المقترحة للاستدامة باستخدام مواد ومنتجات البناء؛ وصيانة المباني؛ والبناء الأخضر؛ ووفورات للطاقة؛ والتخطيط الأفضل. كذلك اقترح الممثلون مؤشرات تتعلق ببناء القدرات في مجال تخطيط السياسات الحضرية؛ والتخطيط العمراني؛ والحصول على عمل.

71- واقترح ممثل تبسيط أبعاد السكن اللائق إلى ثلاث فئات هي "الكمية" و"النوعية" و"يسر التكلفة"، بينما دعا ممثل آخر إلى وضع تعريف أوضح للمفاهيم المتعلقة بالإسكان، خاصة بالنسبة لعناصر إمكانية الوصول ويسر التكلفة والاستدامة. وقال ممثل ثالث إن بعض التعاريف المتعلقة بالسكن في بلده منصوص عليها في القانون. وأكد العديد من الممثلين على ضرورة إضفاء الطابع المحلي على مفهوم الملاءمة، حيث أن عناصر مثل تكلفة السكن غالباً ما تختلف بشكل كبير داخل كل بلد، حسب المنطقة.

72- وقال أحد الممثلين إن هناك حاجة إلى معالجة التوتر بين الإسكان كمحرك للتنمية الاقتصادية والإسكان كحق من حقوق الإنسان، في ضوء القلق بشأن سوق الإيجار.

73- وأوجز عدة ممثلين الخطوات التي تم اتخاذها على المستوى الوطني في بلدانهم لتحسين ملاءمة المساكن ورصدها. وتحدثوا عن زيادة عدد الوحدات السكنية ونصيب الفرد من المساحة المعيشية؛ وتجديد المستوطنات العشوائية ورفع مستوى الأحياء الفقيرة؛ وأساليب محسنة للبناء الجديد وتحديث البنية التحتية القائمة؛ وسن ومراجعة التشريعات والسياسات والاستراتيجيات وأطر العمل؛ وخطط التمويل والإعانات والمنح والقروض المنخفضة الفائدة؛ والرصد، من خلال التعدادات الوطنية والمسوحات الأخرى؛ ومواءمة بيانات التعداد الوطني مع نظام معلومات الإسكان الوطني؛ والمواءمة الوطنية لمعايير الإسكان؛ والاستفادة من التكنولوجيا والرقمنة، على سبيل المثال لإدارة تراخيص مقاولي البناء؛ وتطوير شراكات على المستوى الدولي ومع القطاع الخاص ومع المنظمات غير الحكومية؛ واستخدام التكنولوجيا الخضراء والتكنولوجيا الموفرة للطاقة لجعل العقارات السكنية أكثر مرونة وملاءمة للناس.

74- وأشار العديد من الممثلين إلى تحديات يواجهونها في جهودهم لقياس السكن اللائق، بما في ذلك محدودية توافر البيانات والصعوبات في القياس الكمي لبعض العناصر، مثل إمكانية الوصول؛ ومحدودية القدرات الوطنية؛ وعدم توحيد المفاهيم على المستويين الوطني والدولي؛ وصول نسبة كبيرة من المساكن الاجتماعية إلى نهاية عمرها الافتراضي؛ وعدم كفاية نظام الائتمان والدعم الحكومي. كذلك شدد العديد من الممثلين على الحاجة إلى بناء القدرات وتحسين آليات وأدوات الحوكمة على المستويات الوطنية ودون الوطنية والبلدية والمحلية. وفيما يتعلق بمشكلة جمع البيانات، اقترح أحد الممثلين نهجاً من مرحلتين يعطي الأولوية أولاً لجمع بيانات أكثر عمومية قبل الانتقال، في مرحلة ثانية، إلى جمع بيانات أكثر تفصيلاً. ومن شأن هذا النهج أن يساعد البلدان التي تعاني في هذا الصدد.

75- وقال أحد الممثلين إنه بالنظر إلى الزيادة في عدد سكان العالم، لا سيما في مناطق معينة، فليس هناك خيار سوى زيادة المخزون السكني الإجمالي. وبالتالي، يمكن لموئل الأمم المتحدة مساعدة الحكومات الوطنية والمحلية على تحديد احتياجاتها الحالية والمستقبلية من المساكن من حيث نوع المساكن المطلوبة وموقعها وكيفية

معالجة وصمة الإسكان الاجتماعي. وينبغي مساعدة السلطات الوطنية على توليد البيانات المتاحة أو الوصول إليها؛ واستخدام أساليب النمذجة المبتكرة؛ وتعزيز المشاركة العامة من أجل فهم ليس فقط احتياجات مختلف فئات المجتمع المحلي بل وتطلعاتهم أيضاً؛ ووضع سياسات تخطيط شاملة وجامعة.

76- وفيما يتعلق بالخطوات التالية، أشار أحد الممثلين إلى الاقتراح المقدم أثناء المناقشة تحت البند 3 بإنشاء أفرقة فرعية واقترح أن يتناول موضوع إطار الرصد من قبل فريق فرعي من هذه الأفرقة. كذلك أكد على أهمية نشر أي استنتاجات يتوصل إليها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي.

77- ورحب ممثل إحدى المنظمات المراقبة بالتركيز على قياس مدى ملاءمة السكن، وشدد على أن المجموعات الشعبية والمجتمع المدني لديهم خبرة قوية في جمع البيانات. وتساءل كيف يمكن إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية جمع البيانات وبناء القدرات، وكذلك الاستمرار في تقديم الملاحظات على الإطار المقترح لما بعد الدورة الحالية. كذلك تساءل عما إذا كانت هناك إمكانية لإضفاء الطابع الرسمي على مشاركة هذه المنظمات وكيف يمكن تنسيق جهودها مع أنشطة فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي.

78- ورداً على ذلك، شكرت ممثلة الأمانة المشاركين على ما قدموه من توجيهات، مشيرةً إلى الرأي القائل بأن بعض التعاريف والمفاهيم تحتاج إلى توضيح وأن بعض الجوانب، مثل السكن الملائم من الناحية الثقافية، قد يكون من الصعب، من منظور عالمي دولي، تعريفها وقياسها. وأشارت إلى التوصيات بالنظر في مؤشرات السياسة العامة القطاعية الأخرى، مثل تلك المتعلقة بالتعليم والصحة، والتركيز على الاستدامة، والقدرة على تحمل تغير المناخ، ودراسة آثار فرص العمل والنتائج الاقتصادية المتعلقة بالإسكان. وبالنظر إلى التعليقات والمقترحات المقدمة، تساءلت عما إذا كان الوقت قد حان لإعادة النظر في الأبعاد السبعة للسكن اللائق الموجودة بالفعل، وكيف سيتم ذلك وما هي النتائج المترتبة عليه. وفيما يتعلق بالبعد الإقليمي، قالت إن المبادرة المعنونة "تطبيق درجة التحضر"، التي وضع فيها مؤئل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرون منهجية لتحديد المدن والبلدات والمناطق الريفية لأغراض المقارنة الدولية باستخدام منهجيات جغرافية مكانية، يمكن أن تكون مفيدة.

79- ورداً على المداخلات أيضاً، قالت المديرية التنفيذية إنه من المهم بالفعل التأكد من المعلومات التي يمكن جمعها ورصدها على المستوى العالمي. وأشارت، على سبيل المثال، إلى أن مكاتب الإحصاءات في جميع البلدان لن تكون كلها قادرة على استخدام الإسناد الجغرافي. وشددت على أهمية التحالفات، كما ذكر بعض الممثلين، مقترحةً استكشاف الشراكات مع الجامعات والمؤسسات البحثية لتحسين القدرات الوطنية وبالتالي القدرات الشاملة.

80- وأحاط فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي علماً بالوثائق المقدمة في إطار البند 4 من جدول الأعمال والمعلومات الإضافية المقدمة.

خامساً- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل مؤئل الأمم المتحدة المتعلق بالسكن اللائق، بما في ذلك معالجة التشرد وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة

81- عند النظر في هذا البند، كان معروضاً على فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي تقرير المديرية التنفيذية عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل مؤئل الأمم المتحدة المتعلق بالسكن اللائق، بما في ذلك معالجة التشرد وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة (HSP/OEWG-H.2024/5) وعن موجز التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل مؤئل الأمم المتحدة المتعلق بالسكن اللائق، بما في ذلك معالجة التشرد وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة (HSP/OEWG-H.2024/INF/4).

82- وقالت المديرية التنفيذية في بيانها التمهيدي إن عمل مؤئل الأمم المتحدة قد تحول منذ إنشائه من مجرد بناء المنازل إلى تبني البيئة المعيشية الشاملة واعتبار الإسكان عنصراً أساسياً في التنمية الحضرية المستدامة. إن الإسكان هو في صميم الخطة الحضرية الجديدة وهو بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

83- وقد ممثل للأمانة عرضاً عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل موئل الأمم المتحدة المتعلق بالسكن اللائق. وأشار أولاً إلى التقرير المعنون "تقييم أثر نهج موئل الأمم المتحدة في مجال الإسكان في السكن اللائق والميسور التكلفة والحد من الفقر 2008-2019"، والذي تضمنت نتائجه أن المشورة في مجال السياسات والدعوة وإدارة المعارف والدعم التقني وتنمية القدرات ودعم التنفيذ من جانب موئل الأمم المتحدة قد أسهم في زيادة السكن اللائق والميسور التكلفة، والحد من الفقر، وزيادة الالتزام السياسي بضمان السكن اللائق وزيادة فرص تحسين مستويات معيشة الفقراء وضمان حقوقهم في السكن، واعترفت الدول الأعضاء بذلك.

84- وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025، قال إن أكبر قدر من التمويل الذي تلقاه موئل الأمم المتحدة كان للإسكان في حالات الطوارئ. أما من حيث الاتجاهات الإقليمية، فقد اجتذبت الدول العربية أكبر قدر من التمويل، مع التركيز القوي على الحوكمة الحضرية والتمويل والتدخلات في مجال التخطيط. وقد جرت معظم تدخلات موئل الأمم المتحدة في مجال سياسات الإسكان في أفريقيا، التي استحوذت أيضاً على محفظة تمويل كبيرة. وكان لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكبر عدد من مشاريع الإسكان، لكنها كانت صغيرة الحجم، وتركز بشكل رئيسي على قضايا السياسات والقضايا التنظيمية. وشهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر عدد من التدخلات المتعلقة بتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة وتوفير الخدمات الأساسية. وفي أوروبا، كانت المشاريع ذات طابع متعددة البلدان إلى حد كبير.

85- وعلى المستوى القطري، واجهت المكاتب القطرية قيوداً مختلفة على قدرتها على قياس أثر مشاريعها الإسكانية، بما في ذلك غياب البيانات الطولية عن الأثر أو الاستدامة؛ وقيود الميزانية؛ وعدم كفاية القدرة على تحويل المشاريع القصيرة الأجل إلى برامج طويلة الأجل؛ والافتقار إلى نهج "المنزل بأكمله". وتعين على موئل الأمم المتحدة أن يتحول من المشاريع إلى التدخلات المنهجية، والجمع بين البيانات والسياسات والممارسات؛ وتوسيع نطاق نهج المنزل بأكمله ليشمل مختلف أنواع التدخلات السكنية وتصنيفاتها؛ واستخدام صلاحية الدعوة إلى الاجتماعات للعمل مع جهات أخرى لزيادة التأثير؛ ومراجعة أثر تدخلات سياسة الإسكان على 40 في المائة من سكان الحضر ذوي الدخل المنخفض؛ وإقامة صلة أقوى بين مشاريع الإسكان والبرامج المحلية والتمويل المحلي؛ ومراعاة توصيات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بشأن كيفية تعديل عمله البرنامجي عند وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029.

86- وبعد العرضين المقدمين في إطار البند 3 من جدول الأعمال بشأن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي والمنطقة الأفريقية، قُدمت أربعة عروض عن عمل موئل الأمم المتحدة في الدول العربية، وفي دول آسيا والمحيط الهادئ، وفي أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، وفي دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

87- وقدمت ممثلة للأمانة عرضاً عن عمل موئل الأمم المتحدة في الدول العربية. وأشارت إلى أن 66 في المائة من سكان المنطقة يعيشون في المناطق الحضرية؛ وأن هناك تفاوتات اقتصادية واجتماعية؛ وأن المنطقة تأثرت بشدة بالنزاعات وتغير المناخ؛ كما أن الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية غير كافية؛ وأنظمة الحوكمة محدودة.

88- وصنفت الممثلة احتياجات الإسكان في المنطقة العربية إلى ثلاث فئات: الأراضي المتمتعة بالخدمات ومشاريع الإسكان الجديدة؛ والتجديد الحضري؛ وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد الأزمات. وهناك حاجة إلى دراسة الاحتياجات عن كثب على جانبي العرض والطلب على حد سواء لضمان الاستجابات الصحيحة والتأكد من إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الحوار بشأن إنتاج المساكن وصنع القرار. أيضاً هناك حاجة أيضاً إلى مزيد من العمل على آليات التمويل المبتكرة والاستهداف الدقيق، خاصة فيما يتعلق بقضايا الإسكان الاجتماعي والدعم.

89- وكان نهج موئل الأمم المتحدة في مجال السكن اللائق في المنطقة العربية نهجاً ثلاثي المحاور، حيث يركز على السياسات والاستراتيجيات القائمة على البيانات؛ والأدوات والآليات التمكينية؛ وتنفيذ المشاريع وتوفير المساكن. وفيما يتعلق بالبيانات، على سبيل المثال، عمل المكتب مع عدد من البلدان لدعم إنشاء مرصد حضرية

لجمع البيانات وتحليلها، وأجرى تقييمات للأضرار في المناطق المتضررة من النزاع. كذلك عمل مع عدد من البلدان على تحديد ملامح قطاع الإسكان فيها أو تحديث استراتيجيتها الإسكانية. وأنتج مسرداً لتوحيد المصطلحات المتعلقة بالمستوطنات العشوائية، والذي وفر مدخلاً للعمل على تحسين المساكن وتجديدها في مصر. وقد أنجز العمل على الأدوات والآليات التمكينية في الغالب من خلال بناء القدرات، بما في ذلك في المفاوضات لتعبئ الحكومات المحلية المزيد من الموارد، وتبادل المعرفة، على سبيل المثال من خلال المبادرة العربية للأراضي. كذلك عمل المكتب أيضاً على أدوات مختلفة تتعلق بتوفير السكن، مثل أنظمة تسجيل الملكية وأدوات التمويل القائمة على الأراضي. وفيما يتعلق بتنفيذ المشاريع وتوفير السكن، دعم المكتب مختلف الحكومات في المنطقة في توفير الوحدات السكنية. ومن الأمثلة على ذلك العراق واليمن، حيث قدم الدعم للحكومة في إعادة تأهيل الوحدات السكنية لآلاف الأشخاص. وقد تم تضمين بناء القدرات والتدريب للجهات الفاعلة المحلية في هذه المبادرات.

90- وطلبت الممثلة دعم الدول الأعضاء في المنطقة العربية في تشجيع وزارات الإسكان ووزارات القطاعات الأخرى على المشاركة في برنامج استراتيجيات الإسكان الإقليمية، الذي يهدف إلى دعم وضع سياسات إسكان شاملة وقائمة على المعرفة وحقوق الإنسان. وحتى الآن، انضمت تسع دول إلى المبادرة. وتمثلت النتائج الرئيسية المستخلصة من المبادرة حتى الآن في أن البيانات والمعلومات المطلوبة ليست متوفرة دائماً، لذلك استخدم المسح وغيره من الأساليب؛ كذلك يجب تعزيز الشراكات؛ ويجب النظر إلى مسألة الإسكان بشكل أوسع، مع الأخذ في الاعتبار، على سبيل المثال، العناصر المتعلقة بتوافر الخدمات.

91- وفي الختام، قالت إنه على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي قد قطعت أشواطاً كبيرة فيما يتعلق بنظم تسجيل الأراضي والممتلكات، إلا أن هناك حاجة في أنحاء أخرى من المنطقة العربية إلى مزيد من العمل على قضايا تسجيل الأراضي وإدارة الأراضي.

92- وقدمت ممثلة للأمانة عرضاً عن عمل مؤهل الأمم المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقالت إن المنطقة تشهد توسعاً حضرياً سريعاً، لكن تطوير المساكن والبنية التحتية لا يواكب ذلك، مما أدى إلى زيادة كبيرة في المستوطنات العشوائية. إن بلدان المنطقة معرضة بشدة لتأثيرات تغير المناخ، ولديها العديد من المدن الساحلية الكبيرة المعرضة بشدة للمخاطر الهيدرولوجية، مما أثر بشكل غير متناسب على أولئك الذين يعيشون في مساكن عشوائية. علاوةً على ذلك، فإن الفوارق الاقتصادية واضحة، حيث كان الحصول على السكن الملائم والخدمات الأساسية صعباً على الشرائح ذات الدخل المنخفض، مما أدى إلى اضطرابات اجتماعية. وهناك حاجة متزايدة للحكومة المتكاملة والتنفيذ الفعال للسياسات على المستويين المحلي والإقليمي.

93- وعلى الرغم من الاتجاهات المشتركة، فإن السمة البارزة للمنطقة هي تنوعها، خاصة من حيث الناتج المحلي الإجمالي. علاوةً على ذلك، تأثرت بعض البلدان بالنزاعات أو الكوارث البيئية، وبعضها يأوي لاجئين ونازحين ويواجه نقصاً حاداً في المساكن الآمنة. وقد صمم المكتب الإقليمي برامج ومشاريع تراعي تلك الاختلافات. وفي البلدان المتقدمة النمو ذات الدخل المرتفع، يشكل توافر السكن بتكلفة ميسورة تحدياً كبيراً. أما في البلدان ذات الدخل المتوسط فإن جودة المساكن تمثل تحدياً. ومع ذلك، كانت جودة المساكن مصدر قلق لذوي الدخل المنخفض في كل البلدان، سواء المتقدمة أو النامية.

94- وتتمثل السمات المشتركة لمشاريع الإسكان التابعة لمؤهل الأمم المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في استخدام منهجية تسمى "العملية الشعبية"، التي تضع احتياجات الناس وحقوقهم ومعرفتهم ومشاركتهم في صميم التنمية الحضرية؛ ومبدأ إعادة البناء بشكل أفضل وإعادة بناء المساكن بطريقة مرنة؛ واتباع نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية من خلال مشاركة المرأة وتمكينها؛ واستخدام أساليب ومواد البناء المحلية؛ وبناء القدرات، على سبيل المثال من خلال التدريب على أساليب البناء.

95- ومن الأمثلة على المشاريع التي تم تنفيذها وفقاً لتلك المبادئ إعادة الإعمار بعد الكوارث الطبيعية في أفغانستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، والفلبين، وكمبوديا، وميانمار، ونيبال؛ وإعادة الإعمار

بعد انتهاء النزاع في الفلبين، والتي تضمنت أيضاً رسم الخرائط الرقمية وتسجيل حقوق المستأجرين، مما ساهم في توضيح الحياة القانونية، وفي أفغانستان؛ والتدابير الوقائية والتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا؛ وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة من خلال تعزيز تقديم الخدمات العامة في ميانمار في شراكة مع القطاع الخاص. كذلك يدعم المكتب الإقليمي أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تنفيذ استراتيجية التحضر المستدام للرابطة، من خلال تعزيز البحث والمبادرات الدعوية في مجال الإسكان.

96- وقالت الممثلة إنه استناداً إلى تجربة تنفيذ برنامج العمل في المنطقة، فإن توفير السكن اللائق يتطلب بيانات أفضل لتصميم تدخلات قائمة على الأدلة وتتبع التقدم المحرز؛ والتعاون المشترك بين وزارات الإسكان والأشغال العامة والتنمية الحضرية والمالية والرعاية الاجتماعية؛ ومشاركة القطاع الخاص؛ وتعميم قضايا تغير المناخ والجنسانية في سياسات الإسكان.

97- وعقب العروض، عرض العديد من الممثلين تجارب بلدانهم في توفير السكن اللائق والميسور التكلفة وتوفير نوعية حياة أفضل في المناطق الحضرية، والتي شملت الإسكان المدعوم سواء للإيجار أو التملك؛ وحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في تطوير مساكن لذوي الدخل المنخفض؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ واستخدام المساكن الشاغرة لاستيعاب ذوي الدخل المنخفض؛ والإعانات لخفض سعر الفائدة على القروض المصرفية لذوي الدخل المنخفض والمتوسط؛ ودعم المشاريع التي تقودها المجتمعات المحلية بالمعدات والتدريب والقروض التي توفرها الحكومة من خلال مشاريع الادخار؛ والدعم المباشر لمشغلي المساكن؛ وإدخال تحسينات على البنية التحتية في المناطق العشوائية والأحياء الفقيرة؛ وتجديد وإصلاح المدن التراثية؛ ووضع سياسات لإنشاء مساحات خضراء ومرافق رياضية؛ والإسكان الاجتماعي للنساء والشباب.

98- كذلك تحدث عدد من الممثلين عن شراكات بلدانهم مع الدول الأخرى ودعمها وتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الجيدة معها لمساعدتها في تنفيذ برامج الإسكان، على سبيل المثال لتحسين أوضاع الأحياء غير المجهزة تجهيزاً كافياً؛ وفي بناء المساكن الاجتماعية؛ وصياغة خطة إسكان رئيسية للعاصمة؛ والقيام بزيارات دراسية؛ وتنظيم الفعاليات الدولية.

99- وقدمت ممثلة للأمانة عرضاً عن عمل موئل الأمم المتحدة في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، وهي منطقة تواجه إرثاً ماثلاً من الخصخصة السريعة والجماعية وتحرير نظام الإسكان. وقالت إن التحديات في المنطقة تتعلق بالتوسع الحضري السريع، مع وجود مستويات حادة للغاية من الزحف العمراني؛ والبنية التحتية المتقادمة في المدن؛ والقدرة على تحمل تكاليف السكن؛ وتزايد عدم المساواة؛ والثغرات التشريعية والسياساتية؛ والهجرة والنزوح؛ ودرجات الحرارة القصوى وأنظمة التبريد والتدفئة غير الموفرة للطاقة. وتضمنت الاتجاهات في المنطقة تخطيط العديد من الحكومات لمدن جديدة و"أكثر ذكاءاً"؛ وتجدد الاهتمام بالتجديد الحضري وإعادة التأهيل، مثل تحسين مستوى المساكن؛ والتجهيز التحسيني وتحسين كفاءة الطاقة؛ والتخطيط الحضري الشامل لمعالجة الفئات المهمشة؛ وآليات التمويل الذكي؛ والتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها؛ وزيادة استخدام التكنولوجيا؛ ودمج الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة عند النظر في التدخلات الإسكانية.

100- وبدأ موئل الأمم المتحدة للتو في توسيع أنشطته في المنطقة، وبالتالي فإن الأنشطة البرنامجية في مراحلها الأولى. وقدم الموئل الدعم التقني للبلدان من أجل خطابها السياساتي في مجال التحضر فيما يتعلق بالإسكان؛ وتحسين هيكلها المؤسسية؛ وتنمية القدرات؛ والشراكات. كذلك انخرط في التعاون الإقليمي، بما في ذلك مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمنديات ذات الصلة. إن حساب الأمم المتحدة للتنمية هو أداة لتنمية القدرات ساعدت على الجمع بين مختلف البلدان في قضايا مشتركة، حيث ركز موئل الأمم المتحدة على أربعة مجالات مواضيعية: نوعية الهواء والحلول القائمة على الطبيعة، والعمل مع صربيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان؛ والمراجعات المحلية الطوعية، ومساعدة المدن في جورجيا، وصربيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان؛ والتنقل الحضري، والعمل مع مدن في جمهورية

مولدوفا، وصربيا، وقيرغيزستان، وكازاخستان؛ ودعم الإسكان في برنامج إقليمي يشمل أوزبكستان، وجمهورية مولدوفا، وقيرغيزستان. علاوةً على ذلك، عمل مؤئل الأمم المتحدة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا على إعداد ملفات إسكان تشمل أيضًا أبعادًا تتعلق بالأراضي والتنمية الحضرية، في أرمينيا في عام 2024، مع خطط للجبل الأسود في عام 2025 وأوزبكستان في عام 2026.

101- وسلطت الممثلة الضوء على أربعة أمثلة قطرية على دعم مؤئل الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية، وتحديدًا في أذربيجان، على المستوى الوطني، بما في ذلك بشأن سياسة التحضر الوطنية، وعلى المستويين الإقليمي أو العالمي، بما في ذلك ما يتعلق بالدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي استضافتها باكو؛ وفي جورجيا، بشأن مفهوم التنمية الخاصة والكتاب الأبيض لإثراء المناقشات السياسية بشأن الإسكان في البلاد؛ وفي صربيا، بشأن مراجعة الاستراتيجية الوطنية للإسكان؛ وفي أوكرانيا، بشأن جهود إعادة الإعمار الحضري، وتعزيز الوصول إلى البيانات، والانتعاش الذي يركز على التنمية المستدامة للأحياء والمدن، وتنمية القدرات، لا سيما فيما يتعلق بالتخطيط والتصميم الحضريين، والحلول الرقمية.

102- كذلك لفتت الممثلة الانتباه إلى الحدث الجانبي الذي نُظم في الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي الذي عقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن بناء العلاقات وتعزيز الحوكمة المحلية للإسكان في أوروبا الشرقية ووسط آسيا. وقد جمعت الدورة ممثلين من أوزبكستان، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وقيرغيزستان والمصرف الأوروبي للاستثمار لمناقشة قضايا الإسكان في المنطقة.

103- وفي الختام، قالت إن دعم مؤئل الأمم المتحدة للمنطقة سيستمر، وسيتخذ شكل الدعوة فيما يتعلق بالإسكان الميسور التكلفة والشامل والقادر على التكيف مع تغير المناخ ونماذج التمويل الابتكاري؛ والدعم التقني لجمع البيانات والرصد، ووضع السياسات والاستراتيجيات، وتنمية القدرات؛ وتعزيز الشراكات والتعاون الإقليمي.

104- وقدم ممثل آخر للأمانة عرضاً عن عمل مؤئل الأمم المتحدة في دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وفيما يتعلق بالاتجاهات الرئيسية في المنطقة، تحدث عن ارتفاع تكلفة السكن كنسبة من دخل الفرد. وفي أوروبا، ارتفعت تكاليف الإسكان بمعدل 48 في المائة بين عامي 2010 و2022. وتؤثر هذه الصعوبات بشكل غير متناسب على المستأجرين في سوق الإيجار الخاص. وينتشر فقر الطاقة على نطاق واسع نسبياً، حيث إن الناس غير قادرين على تدفئة منازلهم، وهو وضع تفاقم بسبب تقادم البنية التحتية للطاقة. ويشكل الاستخدام الناقص للمخزون السكني تحديًا كبيرًا، حيث يعيش ما يقدر بنحو 33 في المائة من الأوروبيين في أماكن غير ماهرة بشكل كامل. وهناك مخاوف بشأن الاستدامة حيث فاق عدد عمليات التطوير الجديدة عدد عمليات التجديد، وعلى الرغم من وجود استثمارات إقليمية كبيرة إلى حد ما في مجال كفاءة الطاقة، إلا أنها كانت تركز في الغالب على البناء الجديد بدلاً من تجديد وتحسين المساكن القائمة. علاوةً على ذلك، يمثل التشرّد تحديًا متزايدًا.

105- وأوجز الممثل تركيبة حيازة المساكن في المنطقة، حيث تمثل ملكية المنازل ثلثي الحالات، يليها الإيجار. وتعيش نسبة 31 في المائة في المتوسط من سكان الاتحاد الأوروبي في مساكن مستأجرة، والنسبة أقل في أمريكا الشمالية. والنوع الثالث من الحيازة هو الإسكان الاجتماعي والتعاوني، والذي بلغ متوسطه 11 في المائة في الاتحاد الأوروبي و5 في المئة في كندا.

106- وتضمنت الاستجابات السياسية للاتجاهات التي حُددت زيادة المعروض من المساكن الميسورة التكلفة؛ وزيادة الاستثمار في كفاءة الطاقة؛ وجهود الوقاية من التشرّد؛ والتخطيط الحضري وإعادة التوزيع، بما في ذلك ما يتعلق بضرائب الأراضي والممتلكات والخدمات وكيفية مساهمة تكاليف الطاقة والنقل في تكاليف السكن. علاوةً على ذلك، أُضيف الإسكان إلى جدول أعمال الاتحاد الأوروبي لأول مرة في عام 2024.

107- ولدى مؤئل الأمم المتحدة تعاون قوي مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك من خلال مبادرة الإسكان 2030 ومستودعها لأفضل الممارسات، والاستعراضات المحلية الطوعية، وملفات الإسكان الوطنية واستعراضات

التنمية الحضرية. كذلك ساهم في مجموعة واسعة من المبادرات الأخرى، مثل التقرير السنوي المعنون "حالة المدن الأوروبية"، وتعاون من خلال المكتب في بروكسل مع المفوضية الأوروبية.

108- وفي المناقشة التي تلت ذلك، قدمت إحدى الممثلات مزيداً من التفاصيل عن تعاون بلدها مع موئل الأمم المتحدة، والذي قالت إنه أسفر عن نتائج هامة، بما في ذلك تنظيم منتديات حضرية وطنية واستضافة فعاليات للاحتفال باليوم العالمي للموئل. علاوةً على ذلك، كان التعاون مع موئل الأمم المتحدة محورياً في إعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع في البلاد. وتنفذ الحكومة برامج لتحسين القدرة على تحمل تكاليف السكن وإمكانية حصول شريحة واسعة من السكان عليه، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم إنشاء وكالة حكومية لتطوير السكن. وشددت على الصلة بين التوسع الحضري وتغير المناخ، ووجهت الانتباه إلى المبادرات التي أطلقت خلال الاجتماع الوزاري الثالث بشأن التوسع الحضري والمناخ الذي عقد خلال الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي مبادرة مسارات العمل المتعددة القطاعات من أجل مدن مرنة وصحية، وتحالف الاستمرارية من أجل المناخ والصحة، الذي يهدف إلى إيجاد أوجه تآزر بين اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي ودورات مؤتمر الأطراف.

109- وأشار ممثل آخر إلى أن بلده لديه أكبر عدد من وحدات الإسكان الاجتماعي في أوروبا من حيث القيمة المطلقة، على الرغم من أن ذلك لا يترجم إلى أكبر نسبة مئوية من هذه الوحدات السكنية على المستوى الوطني. كذلك كرر التزام بلاده بمكافحة التشرد وبعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الأوروبي في مجال الإسكان. وأشار إلى أنه تم للتو تعيين مفوض أوروبي للإسكان.

110- وعقب اختتام جميع العروض التي قدمت بشأن برنامج عمل موئل الأمم المتحدة المتعلق بالسكن اللائق، التمس ممثل للأمانة توجيهات من فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بشأن عدد من القضايا التي أثرت عند استعراض التقدم المحرز. وتساءل كيف يمكن تعزيز النهج المعياري والتشغيلي لضمان السكن اللائق وزيادة تركيزه على وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029؛ وكيف يمكن تكرار المبادرات الناجحة وتوسيع نطاقها لمعالجة ثغرات البيانات المنهجية بشكل أكثر فعالية؛ وما هي المعايير التي يجب أن توجه عملية تأطير التدخلات وتصنيفها وتحديد أولوياتها لتعظيم الأثر على السكان المستهدفين، لا سيما الـ 40 في المائة من سكان الحضر ذوي الدخل المنخفض؛ وكيف يمكن تحقيق المزيد من التوازن الإقليمي؛ وما الذي يستلزمه العمل في تحالفات وكيف يمكن لموئل الأمم المتحدة استخدام مثل هذه التحالفات مع المنظمات الأخرى لتوسيع نطاق تأثيره؛ وما هو نوع الشراكات التي يمكن أن تساعد موئل الأمم المتحدة على قياس تأثيره على المدى الطويل؛ وكيف يمكن ربط تدخلات موئل الأمم المتحدة بشكل أفضل مع الاستثمارات الوطنية والدولية القائمة، وكيف يمكن لموئل الأمم المتحدة أن يقيم شراكة فعالة مع القطاع الخاص في هذا الصدد؛ وكيف يمكن لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي دعم الجهود الرامية إلى تعزيز العمل بشأن التشرد، بما في ذلك وضع تعريف عالمي له وتوسيع نطاق النهج الفعالة للحد من انتشاره.

111- أحاط فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي علماً بالوثائق المقدمة في إطار البند 5 من جدول الأعمال والمعلومات الإضافية المقدمة.

سادساً- الدعم القائم المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع إسكان فعالة

112- عند النظر في هذا البند، كان معروضاً على فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي تقرير المديرية التنفيذية عن الدعم المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع إسكان فعالة (HSP/OEWG/H.2024/6) ودراسة استقصائية للدعم المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع إسكان فعالة (HSP/OEWG-H.2024/INF/5).

113- وقالت المديرية التنفيذية في بيانها الاستهلالي إن الإسكان لم يكن عموماً أولوية في قطاع التطوير المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف وأشارت إلى أن أكبر قدر من التمويل الدولي المخصص للإسكان كان بالأحرى في المناطق ذات الدخل المرتفع التي تشهد معدلات نمو سكاني أقل. وهناك افتقار إلى نهج متسق لبرامج الإسكان الإنمائي الدولي على الصعيد العالمي، وتركز غالبية التدخلات في البلدان المنخفضة الدخل على النهج التمكينية للسوق، لذلك ظلت المشاريع تشكل تحدياً للمجتمع المالي الدولي.

114- وقد ممثل للأمانة عرضاً أكد فيه أن الإسكان لا يحظى بالأولوية عموماً في القطاع الدولي في مجال التنمية. إن المؤسسات المتعددة الأطراف هي الأكثر مشاركة، حيث ساهمت بنحو 49,7 مليار دولار من أصل 54,6 مليار دولار تقريباً خُصصت بين عامي 2019 و2023. وتميل المؤسسات المتعددة الأطراف إلى توزيع التمويل على جميع أنواع التدخلات الإسكانية المختلفة، في حين أظهرت المؤسسات الثنائية الأطراف تفضيلها لاستراتيجيات توفير الإسكان والتدخلات التمكينية للسوق، وخاصة تمويل الإسكان.

115- أما من حيث أنواع المشاريع في كل منطقة، فقد ركزت أفريقيا بشكل كبير على المشاريع التي تقدم الدعم لسياسة الإسكان وتيسير تمويل الإسكان. وكان نصيب الفرد من التمويل الإجمالي في المنطقة هو الأقل للأشخاص ذوي الدخل المنخفض. وفي الدول العربية، كان هناك تركيز متساوٍ على تمويل الإسكان وعلى الإسكان الميسور التكلفة بسعر السوق، وغالباً ما يكون ذلك مع مستوى معين من الدعم الحكومي، لا سيما في المناطق التي تشهد مستويات عالية من الهجرة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كان تيسير تمويل الإسكان بارزاً أيضاً، يليه الإسكان في حالات الطوارئ، ويرجع ذلك أساساً إلى الكوارث الطبيعية ولكن أيضاً إلى النزاعات، وكلاهما كان سائداً في المنطقة. وهناك بعض المشاريع الصغيرة في مجال التسليم المباشر للمساكن، ولكن لم يتوفر الكثير من التمويل لدعم أنظمة الإسكان المتنوعة والشاملة. وفي أوروبا، خُصصت جميع الأموال تقريباً لتوفير المساكن، لا سيما الإسكان العام والاجتماعي. كذلك كانت أوروبا أيضاً المنطقة التي تحظى بأكبر قدر من التمويل لأفقر السكان. ولدى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تاريخ طويل من مشاريع المساعدة الذاتية وإعادة التأهيل.

116- بشكل عام، كانت تدخلات الإسكان تميل إلى أن تأتي كنتيجة طبيعية لأنواع أخرى من التدخل، وليس هناك نهج متسق على الصعيد العالمي لبرامج التنمية الدولية المتعلقة بالإسكان، بما في ذلك من حيث النظر في الاحتياجات والربط بين الطلب والعرض. وهناك تركيز شديد في معظم المناطق على استراتيجيات تمكين السوق، وهو أمر إيجابي في حد ذاته ولكنه يجعل من الصعب الوصول إلى أفقر فئات المجتمع. وليس هناك تركيز كافٍ بشكل عام على الغاية 10-1 من أهداف التنمية المستدامة، والتي سعت إلى ضمان نمو الدخل بين النسبة الأفقر من السكان البالغة 40 في المائة في كل بلد أسرع من المتوسط الوطني.

117- واستناداً إلى تلك النتائج، حُددت عدة مجالات لإجراء المزيد من البحوث الممكنة المتعلقة بمراجعة وتوسيع نطاق تصنيف أنواع التدخلات الإسكانية؛ وتحليل تأثير نهج الإسكان المختلفة الممولة على السكان المحتاجين؛ واستعراض البرامج المحلية ومقارنتها بالتمويل الإنمائي الدولي، بما في ذلك معرفة كيف يمكن أن تكون مكملة وداعمة لبعضها البعض؛ والنظر في كيفية التحديث المتكرر للمعلومات المتعلقة بالدعم المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع إسكان فعالة.

118- وفي المناقشة التي تلت ذلك، قال ممثل إحدى المنظمات المراقبة إن منطقتيه لديها خبرة طويلة في تطوير الإسكان الاجتماعي، الذي كان وسيلة لضمان تأمين الحياة دون الملكية مع ضمان التوزيع الأكثر كفاءة للمجتمع من خلال إعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر احتياجاً. وقد ركز نهج التمويل على العرض وليس على الطلب، حيث كان الإسكان سلعة محدودة بطبيعتها بسبب محدودية المعروض من الأراضي الصالحة للبناء في مواقع جيدة. وأدى دعم الطلب وليس العرض في نهاية المطاف إلى تضخم الأسواق. ومن ثم أقرضت مؤسسته الأموال لمقدمي المساكن الاجتماعية العامة أو التعاونية ذات الأسعار المعقولة، الذين وفروا المساكن ولكن ليس بأسعار السوق ومن خلال قواعد السوق، بل للأشخاص الذين يحتاجون إليها. وعرض مشاركة تجربة منطقتيه مع الآخرين. وشدد

ممثّل آخر على أهمية تطوير إمدادات متنوعة من المساكن لتلبية الاحتياجات والاستجابة للتغيرات الاقتصادية والتخفيف من مخاطر الاستبعاد. وأعرب ممثل ثالث عن رأي مفاده أن السكن ليس أصلاً من الأصول التي يمكن استخدامها لتحقيق مكاسب مالية، وليس من دور الحكومات أن تجعل من السكن أصلاً من الأصول لأي شخص. وفي الواقع، أظهرت الأزمة المالية أن جعل المساكن أصلاً من الأصول ينطوي على مخاطرة كبيرة. علاوةً على ذلك، فإن البلدان التي اعتمدت على الإسكان كأصل من أصولها أضعفت الرابطة بين الحكومة والشعب، لأنها كانت أقل اعتماداً على آليات الحماية الاجتماعية الأخرى.

119- وشدد الممثلون أيضاً على ضرورة التركيز على المستوى المحلي. وقال أحد الممثلين إنه من المهم إقامة صلة واضحة بين السياسات المحددة على المستوى الوطني والخصائص والاحتياجات المحلية عند وضع خطط وأطر التنمية المحلية. وأكد ممثل إحدى المنظمات المراقبة على الدور الحاسم للبلديات والحكومات المحلية في توفير الإسكان لأن الإسكان قضية محلية، وقال إن هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة في بناء قدرات البلديات على التعامل مع شركاء التنمية.

120- وشدد العديد من الممثلين على الحاجة إلى تحقيق المزيد من الإنصاف في التمويل الدولي، حيث حث أحدهم المؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف على تخصيص موارد أكبر لتوفير الإسكان والسياسات والبرامج في البلدان ذات الدخل المنخفض حيث النمو الديموغرافي كبير. وسلط ممثل آخر الضوء على الحاجة الملحة إلى إيجاد طريقة لضمان حصول الأشخاص الذين لديهم مصادر دخل غير رسمية على شكل من أشكال التمويل من المصارف.

121- وقالت ممثلة إحدى المنظمات المراقبة إن منظماتها حللت بيانات من نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة التابع للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشأن تدفقات المساعدة الإنمائية الخارجية إلى برامج الإسكان ومكونات التطوير السكني. وقد أظهر التحليل أن أقل من 1 في المائة من المساعدة الإنمائية الخارجية المقدمة من مجموعة الدول السبع ذهبت إلى الإسكان. وبما أن الإسكان ليس قطاعاً متميزاً ضمن المساعدة الإنمائية الخارجية، فإن من الصعب للغاية تتبع التقدم المحرز. وقالت أيضاً إن هناك فهماً قديماً للمستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة من حيث تعريفها والسياسات ذات الصلة المصنفة تحت عنوان "السكن الرخيص". وكثيراً ما ركزت هذه السياسات على إزالة الأحياء الفقيرة، والتي غالباً ما كانت ببساطة تهجير الناس وشبكاتهم الاجتماعية والاقتصادية النابضة بالحياة دون معالجة الأسباب الجذرية لعدم ملاءمة المساكن. وحثت البلدان المانحة على إعطاء الأولوية لاحتياجات سكان المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة وضمان أن تكون حلول الإسكان متمحورة حول الناس وشاملة لاحتياجاتهم الفريدة من خلال إتاحة خيارات متنوعة للإسكان والحيازة.

122- واقترح ممثل أن يستخدم موئل الأمم المتحدة وضعه المتميز لزيادة الوعي بالتفاوت في التمويل الدولي للإسكان في المحافل الدولية، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي والجمعية العامة.

123- وتحدث عدد من الممثلين عن التحول الأخضر وفرصة استخدام مجالات البناء والإسكان لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وشدد أحدهم على الحاجة إلى تشجيع وضع سياسات إسكان تحد من الزحف الحضري وتمنع التعدي على المناطق والمساحات الطبيعية، مع تشجيع الإسكان المنخفض الطاقة. وقال ممثل إحدى المنظمات المراقبة إنه على الرغم من الإمكانيات الهائلة الموجودة، فإن أحد التحديات الرئيسية هو الوصول إلى فرص التمويل المناخي وتطوير مشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً. وقال إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي يحتاج إلى فكرة أوضح عما هو مطلوب لضمان تطوير مشاريع إسكان خضراء قابلة للتمويل وميسورة التكلفة في المستقبل.

124- ووجه العديد من الممثلين الانتباه إلى الجهود التي يبذلونها لتحسين توفير الإسكان سواء في بلدانهم أو على صعيد التعاون مع بلدان أخرى أو تقديم المساعدة الإنمائية لها. وتشمل تلك الجهود تقديم المنح؛ والمساعدات الإنسانية لإعادة الإعمار بعد الكوارث؛ وإصلاح الأراضي للحد من النزاعات على حيازة الأراضي، وجعل ملكية

المساكن أكثر أماناً وتسهيل حياة وحدات الأراضي؛ ووضع إطار عمل محدث لتجديد البيئة الحضرية؛ وبناء وحدات سكنية على قطع الأراضي السكنية الفارغة؛ وبناء وحدات سكنية للإيجار مع خيار الشراء في المستقبل؛ وتوفير حلول تمويلية، مثل إعانات القروض المنخفضة الفائدة والرهن العقاري والجمع بين الإعانات والاستثمارات الخاصة؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعبئة موارد إضافية؛ وإنشاء صندوق لدعم وضع سياسات الإسكان المستدام من خلال دراسات وتوصيات السوق.

125- أحاط فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية علماً بالوثائق المقدمة في إطار البند 6 من جدول الأعمال والمعلومات الإضافية المقدمة.

سابعاً- إنشاء منصة تكميلية متاحة للجمهور تتضمن ملخصات لأحدث البيانات المتاحة عن توفير السكن اللائق

126- عند النظر في هذا البند، كان معروضاً على فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي تقرير المديرية التنفيذية عن إنشاء منصة تكميلية متاحة للجمهور تتضمن ملخصات لأحدث البيانات المتاحة عن توفير السكن اللائق (HSP/OEWG-H.2024/7) والدراسة الاستقصائية الأولية لتقييم الاحتياجات بشأن إنشاء منصة تكميلية متاحة للجمهور تتضمن ملخصات لأحدث البيانات المتاحة عن توفير السكن اللائق (HSP/OEWG-H.2024/INF/6).

127- وقالت المديرية التنفيذية في معرض تقديمها لهذا البند، إن الغرض من المنصة المقترحة ليس مجرد موقع إلكتروني قائم بذاته يكون بمثابة مجرد مستودع تكنولوجي للبيانات، بل منصة حقيقية لإشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الاجتماعات وتبادل المعلومات والمناقشات والحلقات الدراسية الشبكية، فضلاً عن مساحة على الإنترنت يمكن تحميل البيانات والخبرات والممارسات والبحوث عليها والوصول إليها بسهولة. وعند تطوير المنصة أجرت الأمانة بحثاً عن المنصات القائمة، بما في ذلك مركز ممارسي الإسكان الحضري الذي نوقش في إطار البند 3 من جدول الأعمال.

128- وقد ممثل الأمانة عرضاً عن إنشاء منصة تكميلية متاحة للجمهور تتضمن ملخصات لأحدث البيانات المتاحة عن توفير السكن اللائق. وقد استُمدت ولاية المبادرة من قرار جمعية موئل الأمم المتحدة 7/2، الذي طلبت فيه الجمعية من المديرية التنفيذية تقييم المنصات والموارد المتاحة التي توفر البيانات والأدوات للسلطات الوطنية والمحلية أو الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بتحقيق حصول الجميع على سكن لائق وآمن وميسور التكلفة؛ وإنشاء منصة تكميلية متاحة للجمهور تتضمن ملخصات لأحدث البيانات المتاحة عن توفير السكن اللائق وتلخص السياسات ودراسات الحالة والأدوات وأفضل الممارسات ذات الصلة التي يمكن تقديمها واستخدامها من جانب الدول الأعضاء وغيرها من الجهات؛ وتقديم أي معلومات أخرى قد تعتبرها المديرية التنفيذية ذات صلة بتحقيق السكن اللائق للجميع على الصعيد العالمي. وتشمل أهداف المنصة ضمان دعم عملية صنع القرار؛ والتعاون وتيسير بناء التحالفات؛ والتعلم، لدفع المناقشات المواضيعية وبناء القدرات؛ والشفافية، من خلال تعزيز تحديد الشركاء والمبادرات. ولتوجيه عملية تطوير المنبر، تم السعي للحصول على معلومات من خلال البحث المكتبي عن الموارد الموجودة والثغرات الرئيسية، وتم إجراء تقييم للاحتياجات مع شركاء غير حكوميين وسيتم توسيع نطاقه ليشمل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين من خلال استبيان. وقد حدد مسح المنصات الحالية عدداً من الثغرات، بما في ذلك الافتقار إلى البيانات والأدوات المتكاملة؛ وعدم توافر بيانات مصنفة؛ والتكامل المحدود لمبادرات البيانات التي يقودها المجتمع؛ وعدم وجود مقاييس للاستدامة؛ والتكامل المحدود للتكنولوجيا الابتكارية؛ وضعف ظهور الجهات الفاعلة والمبادرات العالمية والإقليمية. وهناك إمكانية لإنشاء منصة عالمية أكثر تكاملاً تتضمن ميزات تفاعلية وعناصر بناء القدرات ومساحات تعاونية وتعلم مواضيعي، بما في ذلك مشاركة أفضل الممارسات. وأخيراً، أوجز ممثل الأمانة النهج المقترح للتنفيذ الذي يستجيب لقيود الميزانية، والذي يتضمن التنفيذ الأولي من خلال تطوير السمات الأساسية؛ والتوسع من خلال الدمج التدريجي للعناصر الأخرى، مثل ورش العمل

والوظائف القائمة على الذكاء الاصطناعي؛ والتحديات المستمرة من خلال الإضافات المنتظمة للبيانات والتحسينات التكرارية.

129- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، رحب الممثلون بإنشاء المنصة المقترحة التي قالوا إنها ستشكل مورداً قيماً لجمع المعلومات وتخزينها، فضلاً عن مجموعة من الوظائف الأخرى، والتي ستكون حاسمة الأهمية لتنفيذ القرار 7/2. ومن المهم ألا يقتصر دور المنصة على إنتاج المحتوى فحسب، بل يجب أن تضمن نشره وسهولة الوصول إليه، وأن تعمل كنقطة اتصال لجميع العاملين في مجال المستوطنات البشرية. وقال ممثل إنه سيكون من المفيد إدراج جهة اتصال لمصدر المعلومات أو البحث، بحيث يمكن الاتصال بها لإجراء مناقشة أكثر تعمقاً للمسألة المطروحة. واقترح ممثل آخر أن سلسلة توريد المساكن يمكن أن تكون أساساً جيداً لتصنيف المعلومات على المنصة، بدءاً من إدارة الأراضي إلى تمويل الإسكان، ثم إلى تكنولوجيا البناء المستدام ومواد الإسكان، إلى أدوات وآليات تطوير السكن (بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأفضل الممارسات للإسكان العام)، إلى الإدارة المجتمعية المستدامة، وأخيراً إلى الإسكان الشامل لجميع السكان. وقال ممثل آخر إنه من المهم ضمان أن تكون منهجية نشر المواد على المنصة واضحة ومباشرة.

130- وسلط الضوء على عدد من التطبيقات المحتملة للمنصة خلال المناقشة. وسيكون ذلك مصدراً مفيداً لوضع المؤشرات التي نوقشت في إطار البند 4 من جدول الأعمال، وكذلك مصدراً للمعلومات لوضع الخطة الاستراتيجية الجديدة لموئل الأمم المتحدة. وبشكل أعم، يمكن أن تكون المنصة وسيلة لزيادة الوعي بدور موئل الأمم المتحدة وأنشطته. ويمكن أن تشمل الوظائف الرئيسية استضافة المنهجيات والأدوات الموجودة على المستوى العالمي كوسيلة لتبادل المعرفة؛ وتقديم التقارير عن السياسات العامة ومراقبتها؛ والعمل كمستودع للمعلومات عن سياسات الإسكان العام لمساعدة البلدان الأخرى في وضع سياساتها الخاصة؛ وتعزيز المعرفة وزيادة الوعي بقضايا الإسكان في جميع القطاعات. ويمكن للمنصة أيضاً أن تسهل إنشاء تحالفات وأن تحفز التعاون والحوار بين أصحاب المصلحة، نظراً لأن جميع أصحاب المصلحة سيتمكنون من الوصول إلى البيانات الحديثة ذات الصلة في إطار المنصة، ويمكنها أن تدعم أنشطة جمع البيانات المتكاملة على المستوى المحلي. ومن خلال تمكين أصحاب المصلحة من تتبع وتقييم أثر الإجراءات السياسية في مجال الإسكان، ستعزز المنصة الشفافية والمساءلة للكيانات الحكومية. كذلك يمكن أن تعمل كوسيلة للدعوة والترويج لجدول أعمال المستوطنات الحضرية في بيئة تمويلية تشهد تنافساً شديداً على الموارد، وأن توفر المعلومات التي من شأنها أن تسهل عملية صنع القرار من قبل الكيانات العامة والخاصة بشأن أولويات التمويل، على الصعيدين الوطني والدولي.

131- وعلق ممثل إحدى المنظمات المراقبة بأن مركز ممارسي الإسكان الحضري، الذي ذكرته المديرية التنفيذية، يمكن أن يفيد في تطوير منصة موئل الأمم المتحدة. وقال إن مركز ممارسي الإسكان الحضري ليس مجرد مستودع للمعلومات فحسب، بل هو أيضاً نموذج ديناميكي يستضيف سلسلة من المختبرات التي يمكن لأصحاب المصلحة والخبراء التواصل وتبادل الأفكار فيه من أجل حل مشكلة إسكان معينة. كذلك استضاف المركز حلقات دراسية شبكية وحلقات بودكاست بشأن مختلف الموضوعات المتعلقة بالإسكان. وقال ممثل آخر لمنظمة مراقبة إن منظمته ملتزمة بالشراكات العادلة وتعتبر المنصة المقترحة مدخلاً رئيسياً لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أولئك الذين عادة ما يتم استبعاد أصواتهم من عملية صنع القرار، للمشاركة في التعاون بشأن المسائل المتعلقة بالإسكان. وقدم ممثل عن إحدى الحكومات البلدية معلومات عن المركز الاستراتيجي الوطني لجنوب أفريقيا، والذي يهدف إلى تسخير البيانات كأصل استراتيجي حاسم لتعزيز الحوكمة والكفاءة التشغيلية وتقديم الخدمات في الحكومة المحلية، بما في ذلك في مجال الإسكان اللائق.

132- وفي معرض رد المديرية التنفيذية على القضايا التي أثرت، شكرت المشاركين على تعليقاتهم ومدخلاتهم، والتي قالت إنها ستساعد بشكل كبير في بناء منصة تفاعلية حقاً وتعمل كمكان عمل للمجتمع الحضري العالمي. وقد قدمت بعض الأفكار المبتكرة، مثل الاقتراح بأن المنصة يمكن أن تساعد في رصد الخطة الاستراتيجية الجديدة

لموئل الأمم المتحدة. ومن الأهمية الأساسية دور المنصة المقترحة كمكان لتبادل الأفكار بين الأقران بشكل حيوي، من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي. إن تطوير المنصة هو أولوية ملحة، بالنظر إلى أزمة الإسكان العالمية الحالية والحاجة إلى تجنب تكرار الوضع الذي نشأ خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عندما أدى الافتقار إلى السكن اللائق والميسور التكلفة إلى تفاقم الأزمة الصحية بشكل كبير. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان استخدام تحالفات الممارسين لتسريع عملية جمع البيانات وتحديد أفضل الممارسات ضمن منصة عالمية يمكن تطبيقها على المستوى المحلي في سياقات قطرية مختلفة. ومن المهم أيضاً إقامة روابط مع مستودعات المعلومات القائمة، باستخدام قدرة موئل الأمم المتحدة على إنشاء مساحات لتبادل البيانات والمعلومات حتى يتوفر لصانعي السياسات أساس واسع من الأدلة التي يستندون إليها في اتخاذ قراراتهم. وفي المرحلة التالية، ستعزز الأمانة في مدخلات المناقشة الحالية لزيادة صقل المنصة وتطويرها.

133- أحاط فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي علماً بالوثائق المقدمة في إطار البند 7 من جدول الأعمال والمعلومات الإضافية المقدمة.

ثامناً - مسائل أخرى

ألف - مواعيد انعقاد الدورة العادية الثانية لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع

134- جرت مناقشة قصيرة بشأن المواعيد المقترحة للدورة الثانية لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، والتي حُددت في ورقة غرفة اجتماعات. وأشار أحد الممثلين إلى أن أحد المقترحات، أي الأسبوع الممتد من 24 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ليس مثالياً، حيث إنه يسبق مباشرة انعقاد الاجتماع السابع للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحضيراً للدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

135- بيد أنه بالنظر إلى أن جمعية موئل الأمم المتحدة قررت في الفقرة 7 من قرارها 7/2 أن يبيت المجلس التنفيذي في توقيت ومدة دورات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، ونظراً لضيق الوقت الذي لا يسمح بإجراء مناقشة متعمقة في الدورة الحالية، لم يواصل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي النظر في هذه المسألة.

باء - مشروع موجز، مقدم من الرئيسة، للدورة الأولى لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع

136- قدمت الرئيسة مشروع الموجز، الذي أعدته الرئيسة، للدورة الأولى لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع، والذي يرد في ورقة غرفة اجتماعات.

137- وشكر العديد من الممثلين كلاً من الرئيسة ومن دعموها في إعداد الوثيقة. ومع الإشارة إلى أن الوثيقة لم تكن وثيقة يتفاوض بشأنها المشاركون في فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، إلا أن عدداً من الممثلين أبدوا تعليقاتهم بهدف ضمان دقتها.

138- ولوحظ أن الملاحظات والتوصيات كانت، خلال الدورة، من جانب فرادى الدول الأعضاء، ومع ذلك أعطى مشروع الموجز انطباعاً بأن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي قد توصل إلى توافق في الآراء بشأن النقاط الواردة في مشروع الموجز.

139- وقال عدد من الممثلين إنهم لا يوافقون على وصف أحد الأنشطة المنشودة فيما بين الدورات، وهو "وضع خطة عمل لتتسق توزيع أكثر إنصافاً واستدامة للمساعدة الإنمائية"، وقالوا إنه ينبغي لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي أن يركز على الإسكان وعلى الدعم المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف لوضع سياسات وبرامج ومشاريع بشأن الإسكان. وكان من رأي ممثل آخر أن عملية ما بين الدورات ينبغي أن تكون عملية غير رسمية، مما يجعلها أنها أكثر مرونة للمشاركين والرؤساء المشاركين والأمانة.

140- وطلب بعض الممثلين الآخرين توضيحاً للعملية التي يتعين اتباعها فيما يتعلق بالأنشطة فيما بين الدورات، نظراً لأن موجز الرئيسة لا يحمل وزن قرار من فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي. وأشار ممثل آخر إلى أنه، وفقاً للفقرة 2 من القرار 7/2، يتعين تحديد أنشطة الفريق العامل وبرنامج عمله بالتشاور مع المجلس التنفيذي.

141- وقال ممثل للأمانة، موضحاً الطريق إلى الأمام، إن الأمانة قد أحاطت علماً بجميع التعليقات والاقتراحات التي قدمت أثناء الدورة الأولى لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي وأن موجز الرئيسة سيتناوله الرئيسان المشاركان المنتخبان حديثاً في مساعهما لتحديد الخطوات التالية. ويمكن لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي أن يقدم المزيد من التعليقات على موجز الرئيسة إذا رغب في ذلك. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لما إذا كان موجز الرئيسة هو أنسب نوع من الوثائق الختامية للدورة الثانية لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي أو ما إذا كان النص التفاوضي هو الأنسب للمضي قدماً بالعملية.

142- وشكرت المديرية التنفيذية الممثلين على تعليقاتهم واقتراحاتهم، وقالت إنه على الرغم من أن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي لم يسع إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نطاق عمله في المستقبل، فإنها ترى أن هناك توافقاً جيداً في الآراء بشأن المجالات المواضيعية التي ينبغي معالجتها. وقد كشفت المناقشات عن شعور بالإلحاح وأظهرت الأهمية التي توليها جميع الدول الأعضاء لموضوع الإسكان. وشددت على الحاجة إلى موارد إضافية إلى جانب تلك التي تقدمها الدول الأعضاء حالياً لتمكين فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي من تحديد حلول للتحديات التي تواجهه.

تاسعاً - اختتام الدورة

143- بعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيسة اختتام الدورة في الساعة السادسة مساءً يوم الأربعاء، 11 كانون الأول/ديسمبر 2024.

مقرر الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية-س/1: اختصاصات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع الذي أنشأته جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

إن يشير إلى الفقرة 1 من قرار جمعية موئل الأمم المتحدة 7/2 المؤرخ 9 حزيران/يونيه 2023 بشأن السكن اللائق للجميع، الذي قررت فيه الجمعية إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية من الخبراء لكي ينظر في وضع سياسات للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق هدف السكن الآمن والمستدام واللائق والميسور التكلفة للجميع وفي مضمون تلك السياسات، ولكي يقدم توصيات إلى جمعية الموئل بهذا الشأن،

وإن يشير أيضاً إلى الفقرة 4 من نفس القرار، التي قررت فيها جمعية موئل الأمم المتحدة أن يعتمد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية اختصاصات فيما يتعلق بعمله ووظائفه، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل التي لا يتناولها النظام الداخلي لجمعية موئل الأمم المتحدة، والتي تنطبق، مع إجراء التعديلات اللازمة، حيثما لا تنص الاختصاصات على شيء،

يقرر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع اعتماد اختصاصاته، على النحو المبين في مرفق هذا المقرر.

مرفق مقرر الفريق العامل المفتوح العضوية-س/1

اختصاصات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع

ألف-

تطبيق النظام الداخلي لجمعية موئل الأمم المتحدة

1- ينطبق النظام الداخلي لجمعية موئل الأمم المتحدة على فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، مع إجراء ما يلزم من تعديلات، باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الاختصاصات.

2- تختلف هذه الاختصاصات على وجه التحديد وتلغي:

(أ) المادة 18 من النظام الداخلي لجمعية موئل الأمم المتحدة بشأن انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) المادة 19 من النظام الداخلي لجمعية موئل الأمم المتحدة بشأن وظائف المكتب؛

(ج) المادة 20 من النظام الداخلي لجمعية موئل الأمم المتحدة بشأن مدة عمل المكتب.

باء- أعضاء المكتب

3- ينتخب فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي أثناء الجلسة الختامية لكل دورة من دوراته، رئيسين مشاركين على أساس التناوب من مختلف المجموعات الإقليمية.

4- يبدأ الرئيسان المشاركان فترة عضويتهم عند اختتام الدورة التي ينتخبون فيها ويظلون في مناصبهم حتى اختتام الدورة التالية التي يتم فيها انتخاب رئيسين مشاركين.

5- إذا لم يتمكن أحد الرئيسين المشاركين من رئاسة الدورة أو أي جزء منها، يتولى الرئيس المشارك الآخر رئاسة الدورة.

6- إذا استقالت إحدى الدول الأعضاء من منصب الرئيس المشارك، تعين المنطقة دولة عضو أخرى من نفس المنطقة لملء المقعد الشاغر.

جيم- مدة عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع

7- لا يعقد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع أكثر من ست دورات عادية، بما في ذلك الدورة الأولى.
